الانقسام الاجتماعي والصراع على السلطة في كوت ديفوار

Social Cleavage and Authority Conflict in Cote d'Ivoire

زعفر يحي*
أستاذ مؤقت جامعة آكلي امحند أولحاج – البويرة- (الجزائر)
طالب السنة الرابعة دكتوراه علوم سياسية جامعة الجزائر 3
zaferyahia10@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/02/02 * تاريخ القبول: 2020/04/23 * تاريخ النشر: 2020/06/01

ملخص:
تتناول هذه الدراسة الانقسامات الاجتماعية وأزمة الحكم في كوت ديفوار، وتعالج الصراع على السلطة في أبعاده الإثنية (الشمال في مقابل الجنوب) والدينية (بين المسلمين والمسيحيين) والقومية (سكان كوت ديفوار في مقابل الأجانب). والتعرف على انعكاسات الانقسام الاجتماعي على السلطة، والذي تجسد في حالة عدم الاستقرار السياسي بعد وفاة الرئيس هوفي بوانييه سنة 1993م، وحدوث أول انقلاب عسكري في 1999م، ثم العنف الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 2000م، وبعد عامين نشوب الحرب الأهلية إثر حدوث انقلاب عسكري فاشل في 19 سبتمبر 2002م، والذي قسم البلاد إلى قسمين شمال تحت سيطرة المتمردين وجنوب تحت سيطرة الحكومة، مما يدل أن كوت ديفوار أصبحت دولة فاشلة، وهو ما زاد من حدة الانقسامات الاجتماعية وأعاق فرص السلام وتأجيل الانتخابات الرئاسية لمدة خمس سنوات (2005- 2010م). ثم العنف الانتخابي مرة أخرى في الأزمة السياسية ما بعد الانتخابات الرئاسية 2010م. وقد كانت هناك جهود محلية وإقليمية ودولية لإدارة الانقسامات والصراع على السلطة. ولدراسة الموضوع ركزت الدراسة على منهج دراسة الحالة.
الكلمات المفتاحية: الانقسام الاجتماعي، الإثنية، السلطة، الحكم، الصراع السياسي.

Abstract:
This study examines social divisions and the crisis of governance in Cote d'ivoire, and addresses the power struggle in its ethnic dimentions (North versus the south) and Religious (Between Muslims and Christians) and nationalism (Residents of Cote d'ivoire as opposed to foreigners). Learn the repercussions of social cleavage on power, which materialized in the case of political instability after the death of President Houphouet Boigny in 1993 and the first military coup took place in 1999, Then the electoral violence in the 2000 presidential elections, Two years later, the Civil War erupted after a failed military coup on 19 September 2002, That divided the country into two parts, the north under rebel control and the south under government control, This indicates that Cote d'ivoire has become a failed state, This has exacerbated social divisions, He hindered the chances for peace and postponement of the presidential elections for five years (2005- 2010). Then the electoral violence again in the post- presidential election political crisis 2010. There have been local, regional and international efforts to manage divisions and power struggles. To study the topic, the study focused on the case study approach.
Keywords: *Social Cleavage, Ethnicity, Authority, Government, Political Conflict.*

---

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

دخلت كوت ديفوار في صراع سياسي على السلطة بعد وفاة الرئيس هوفي بوانيه عام 1993م، وشهدت حالة عدم استقرار سياسي في الفترة (1999 – 2011م)، الناتج عن تأثير الانقسامات الاجتماعية على العملية الانتخابية. وتأثير التركيبة الاجتماعية ذات التقاطعات القبلية والعرقية، إضافة إلى الانقسامات الدينية والجهوية في مسار التفاعلات السياسية. وهو ما يعكس الانقسام الاجتماعي بين هذه المدخلات المتقاطعة وتظهر الخطوط الفاصلة بين مختلف الجماعات داخل الدولة في شكل صراع سياسي على السلطة.

تعرضت التجربة الديمقراطية في كوت ديفوار للعديد من العقبات والانتكاسات، وشهدت لمدة عقد من الزمن الأزمة الأكثر صعوبة في تاريخها المعاصر. بعد حدوث أول انقلاب عسكري في تاريخها عام 1999م، وتفاقم الصراع على السلطة بحدوث انقلاب عسكري فاشل عام 2002م، والذي هدد الوحدة الوطنية للدولة.

تعاقب على حكم كوت ديفوار كل من كونان بيديه، وروبرت جي، ولوران باجبو، والحسن واتارا. وكانت الانتماءات الأولية (سواء القبلية أو الإقليمية أو الدينية) هي المسيطرة على كل المواطنين والساسة لأنهم يرون في ذلك المعبر الوحيد للحصول على السلطة. خصوصا أن عملية التنافس الانتخابي لا تقوم على أساس البرامج السياسية للمرشح ولكنها تستدعي الولاءات الأولية لتلعب الدور الأساسي في الانحياز لمرشح دون غيره. وهو ما أدى إلى العنف الانتخابي والأزمات السياسية في الانتخابات الرئاسية سنة 2000م و2010م. وأدى الإقصاء السياسي واستبعاد الحسن واتارا من الترشح للانتخابات الرئاسية على أساس أنه من أصل أجنبي (بوركينافاسو) إلى أزمة سياسية حادة وحرب أهلية. حيث عُدّ استبعاد واتارا استبعاد للشمال المسلم من طرف الجنوب المسيحي المسيطر على السلطة منذ الاستقلال 1960م. وعليه يُطرح السؤال التالي: **ما مدى تأثير الانقسامات الاجتماعية على السلطة في كوت ديفوار؟** وتسعى هذه الدراسة إلى اختبار **الفرضية التالية:** توجد علاقة سببية لتأثير بنية الانقسام الاجتماعي لكوت ديفوار في السلطة. أي كلما كانت البنية الاجتماعية للبلد منقسمة إثنيا ودينيا ولغويا يحدث الصراع على السلطة.

أهداف الدراسة:

- تشخيص واقع الانقسامات والصراع على السلطة في كوت ديفوار؛
- التعرف على العوامل المؤثرة في السلطة والمشكلة الحقيقية لعدم الانتقال السلمي للسلطة في كوت ديفوار؛
- التنبؤ بمستقبل الصراع على السلطة في كوت ديفوار.

المناهج المستخدمة:

- **منهج دراسة الحالة:** الذي يركز على دراسة حالة واحدة متفردة، ويمكّن الباحث من دراستها بدقة وعمق من مختلف الجوانب.
- **المنهج الوصفي:** من أجل التعرف على الظاهرة محل البحث وتطورها وتشخيصها.
- **المنهج التاريخي:** تم الاعتماد على هذا المنهج لتتبع أهم محطات الصراع على السلطة في كوت ديفوار وتاريخها السياسي، والوقوف عند الأحداث التاريخية للصراع على السلطة وتطوره.

وستعالج هذه الدراسة في العناصر التالية:

المحور الأول: الانقسامات الاجتماعية في كوت ديفوار

المحور الثاني: مظاهر الصراع على السلطة في كوت ديفوار

المحور الثالث: آليات إدارة الانقسامات والصراع على السلطة في كوت ديفوار

تقع كوت ديفوار في غرب أفريقيا، تحدها من الشمال مالي وبوركينافاسو ومن الشرق غانا، ومن الغرب غينيا وليبيريا، وتشرف من الجنوب على خليج غينيا والمحيط الأطلسي، وتبلغ مساحتها 322462 كلم^2. (سليمان، 2011، ص.151) ولقد أثبتت العديد من الدراسات والمصادر أن كوت ديفوار من الدول ذات الأهمية بحكم موقعها الاستراتيجي في قلب أفريقيا الغربية وموقعها المتميز على المحيط الأطلسي بمسافة 580 كيلومتر، الذي يمثل منفذ تصدير السلعة الزراعية والصناعية والمعدنية. وعليه أنشأت كوت ديفوار ميناء أبيدجان وميناء

سان بيدرو، وكلاهما يساهمان في تنشيط الحركة الاقتصادية والتجارية فيها، خاصة ميناء أبيدجان الذي يعتبر من ضمن أكبر موانئ أفريقيا. (محمود، 2018، ص ص.77، 78).

المحور الأول: الانقسامات الاجتماعية في كوت ديفوار

تعاني بنية ساحل العاج من الانقسامات القبلية والدينية والإقليمية والثقافية، وهي مكونة من فسيفساء إثنية، إذ تضم ستين مجموعة عرقية مختلفة، (علي،2003، ص.145) وهناك أيضا سكان كثر من أصل أجنبي، هاجروا إليها خلال الأربعينيات مما هي الآن بوركينافاسو للعمل في مزارع البن والكاكاو، واستقر العديد منهم بصورة دائمة. في عام 1998، كان نحو ربع السكان من أصل أجنبي، مع أنهم وُلدوا في ساحل العاج. (https://www.un.org › hdr › pdf › hdr05_ar_chapter_5.) إضافة إلى التعدد الديني في البلاد (الإسلام، المسيحية، الوثنية)، وتقليديا يرتبط الإسلام بالشمال والمسيحية بالجنوب على الرغم من أن ممارسي الديانتين يعيشون في جميع أنحاء البلاد بشكل عام. (علاسان،2017، ص.59) وهناك أيضا تعدد لغوي، فلغة التعليم والتواصل بين المواطنين في البلاد هي لغة المستعمر الفرنسي (اللغة الفرنسية)، ما عدا ذلك فهناك أكثر من ستين لهجة محلية داخل البلاد. (علي، ص.145).

أولا - الانقسام الإثني:

إن المتغير الإثني عامل مهم لترتيب المجتمع السياسي الايفواري، إذ تشكل كوت ديفوار مخبرا تتقاطع فيه مجموعة من الثقافات الذائعة في منطقة أفريقيا الغربية. (شاوش، 2013، ص.97) وتنقسم هذه الجماعات الاثنية إلى أربعة مجموعات كبيرة (وفقا لمعايير لغوية)، كل منها تشكل مظلة لمجموعة من الجماعات الاثنية التي تتركز في أحد أقاليم الدولة، (علاسان، ص.269) والفئات الرئيسية هي: مجموعة آكان وتعيش في الشرق والوسط والقسم الجنوبي الشرقي، ومجموعة الكرو وتقطن في القسم الجنوبي الغربي وجنوب وسط البلاد، ومجموعة الماندينجو وتقطن في المنطقة الشمالية الغربية، ومجموعة الفولتيك أو الجور وتقطن في المنطقة الشمالية الشرقية. وتتشكل هذه المجموعات الأربع الرئيسية من أناس تجمعوا في الأصل من مجموعات عديدة صغيرة. (علاسان، ص ص.59، 60)

1- الجماعات الإثنية الشمالية: وتنقسم إلى اثنية الماندي الشمالية والجنوبية، فضلا عن اثنية أو شعب الفولتيك. (شافعي، 2009، ص.321) تشكل - بشقيها "الفولتاي" و"السودانية"- مابين حوالي 32% و37% من مجموع سكان كوت ديفوار. (شاوش، ص.99) وتضم **جماعات الماندي Mandé:** التي تقطن في الشمال الغربي، ولها امتدادات قبلية في دولتي مالي وغينيا كوناكري، وتنقسم إلى ماندي الشمالية التي تضم قبائل (بامبارا، ماهو، وديولا)، وماندي الجنوبية، التي تضم قبائل (ياقوبا، دان، تورا، وجورو). (*markazamny.org/.../*) ويصل عدد مجموعة الماندي ككل إلى 4385575 نسمة، ما يمثل 26% من إجمالي سكان ساحل العاج، ماندييه الشمالي وغالبيتهم العظمى مسلمين من جماعة ديولا وجيميني. وماندييه الجنوبي وهم يسكنون في أقاليم الغرب وتتألف من جماعات اثنية كثيرة في مقدمتها جماعة الياكوبا وماحو. ونجد **"جماعة الياكوبا Yacouba"**، الذين يمثلون 7% من إجمالي سكان ساحل العاج، ويتمركزون في المقاطعات الغربية على السلاسل الجبلية في منطقة مان، (علاسان، ص ص.270، 274) وينتمي إليها الرئيس العسكري الراحل الجنرال روبرت جيه، (شافعي، 2005، ص.109) والجدير بالذكر أن الياكوبا لعبوا دورا كبيرا في التحالف ضد نظام غباغبو في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية عام 2010م.(علاسان، ص.274) وهناك **جماعة الديولا Dioula:** ويشكلون 15% من إجمالي سكان ساحل العاج، ويتمركزون أساسا في المقاطعات الشمالية بدرجة كبيرة، (علاسان، ص.271) وينتمي إليها الرئيس الحالي الحسن واتارا[12]، (شافعي، ص.109) ونسبة المسلمين في هذه الجماعة تصل إلى 90%، من إجمالي مسلمي ساحل العاج. (علاسان، ص.272) كما تضم الإثنيات الشمالية أيضا **جماعات الفولتيك: voltaic أو الجور Gur:** تقع في شمالي البلاد، وتمتد فروعها في دولتي مالي وبوركينافاسو، وتعد قبائل سينوفو، كولانجو، ولوبي، (*markazamny.org/.../*) وجماعة التاجوانا وجماعة نافانا من أهم القبائل في مجموعة الفولتيك، وهم أساس سكان أقاليم السافانا في الشمال وعددهم يصل إلى 2912684 نسمة، ما يعادل 17,6% من إجمالي سكان ساحل العاج. (علاسان، ص.270) تعيش مجموعة الفولتيك في منطقة الشمال

الأوسط بين جماعات البيتي في الغرب والبولي في الشرق، وتتشابه الفولتيك في حضارتها مع الماندي. (شافعي، ص.322) ومن أبرز جماعاتها: **جماعة اللوبي Lobi:** وتمتد في جنوب غرب بوركينافاسو، وشمال غرب غانا، وشمال شرق كوت ديفوار حول مدينة بونا. وهي عبارة عن جماعات صغيرة تعيش في غرب أفريقيا تتحدث مجموعة من اللغات المترابطة، وهم يمثلون في كوت ديفوار أفقر الطبقات الاجتماعية (ثابت، 2005، ص ص.128، 129) **وجماعة سينوفو Sénoufo**، التي تمثل 8% من إجمالي السكان، وهي تعتبر من أقدم الجماعات الاثنية في ساحل العاج، ويتمركزون أساسا في الشمال. (علاسان، ص. 274).

تشكل الاثنيات الشمالية هذه، على الأقل ثلث مجموع سكان كوت ديفوار، ويتركز تواجدها خصوصا في مساحة جغرافية تتراوح بين 38% و45% من مجموع مساحة البلاد. (شاوش، ص.100).

2- الجماعات الإثنية الجنوبية: تنقسم هذه المجموعات إلى إثنيتين رئيسيتين هما: جماعات شرق الأطلنطي وجماعات غرب الأطلنطي، ويشكلان معا 53,1% من إجمالي السكان. (شافعي، ص.322) وتعد **جماعات شرق الأطلنطي (شعب الأكان Akan)** أكبر مجموعة قبلية، حيث يبلغ تعدادها 4.8 مليون نسمة، ويمثل شعبها 42% من مجموع القبائل، ويندرج تحتها فروع قبلية أصغر أهمها (أبرون، باولي، أجني، أبي، وأتيه) وتقطن في الجهة الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد، ولها قبائل تابعة لها في دولتي غانا وتوجو، ويعرفون باسم أشانتي. (*markazamny.org/.../*) وتعتبر **جماعة الباولي:** من أهم الجماعات الاثنية في ساحل العاج، حيث ينتمي إليها كل من الرئيس العاجي الأول فيليكس هوفوييه بوانييه والرئيس الثاني هنري كونان بيدييه، وبعض كبار رجال الدولة، وأصحاب المناصب القيادية فيها. والجدير بالذكر أن جماعة الباوليه تضم السكان الذين في المقاطعات الوسطى والجنوبية في ساحل العاج، كما لهم امتداد سكاني في المقاطعات الغربية لزراعة البن والكاكاو، ويشكل أعضاء جماعة الباوليه 26% من إجمالي سكان ساحل العاج، وهم بذلك يشكلون أعلى نسبة مقارنة بالجماعات الأخرى. وجماعة الباوليه معروفون بنشاطهم البارز في الحياة السياسية العاجية منذ حصول ساحل العاج على الاستقلال عام 1960م حتى الانقلاب العسكري على حكم بيدييه عام 1999م. (علاسان، ص ص.270، 271) ويزداد دورهم أثناء الحوارات الوطنية الكبرى أو المناسبات السياسية المتعلقة بإجراء الاستحقاقات الانتخابية أو تنظيم المجتمع السياسي، وغير ذلك. (شاوش، ص.102) وهناك **جماعة الأنيي Agni:** تعيش في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد في المنطقة الواقعة بين نهر كومويه Comoé والحدود مع غانا شرق النهر، وتتحدث لغة توي Twi، ويدين أغلب أعضائها بالديانة المسيحية، وتنقسم إلى جماعات البرونج، والابوري، والنزيما، إلى جانب الأنيي الأصليين. ومن جماعات شرق الأطلنطي هناك **جماعة اللاجون: Lagoon:** وتعد من أكثر الجماعات تعقيدا في الساحل الجنوبي الشرقي من البلاد. (ثابت، ص ص.120، 121) **أما جماعات غرب الأطلنطي (شعب الكرو Kru):** يتمركزون في المنطقة الممتدة من طابو إلى ساسندرا. وهي مجموعة من القبائل المنتشرة جنوب غرب ساحل العاج إلى غاية نهر مان. (بكاي،2017، ص.99) ويبلغ تعدادها 1.4 مليون نسمة بنسبة 12.8% من مجموع القبائل. وتقطن في مناطق الغابات الغربية، لاسيما في غرب نهر باندااما، ولها امتدادات قبلية في دولة ليبيريا، كما تنقسم إلى قسمين، كرو الشرقية والتي يندرج تحتها قبائل "بيتي وديدا"، وكرو الغربية التي يندرج تحتها قبائل "ووبي، وجيري". (*markazamny.org/.../*) **وجماعة البيتي Bété:** يتمركزون بالمنطقة الواقعة بين دالوا وسوبري بالضفة الغربية لواد ساسندرا، (بكاي، ص.100) وهم يشكلون 15% من إجمالي سكان ساحل العاج، وينقسمون بين الوثنية والمسيحية ونسبة ضئيلة من المسلمين. والجدير بالذكر، جماعة البيتيه هي الجماعة الاثنية للرئيس العاجي السابق لوران غباغبو. (علاسان، ص.273).

ثانيا - الجاليات الأجنبية: إلى جانب الشعوب أو الاثنيات الإفريقية الأصلية توجد جالية أجنبية كبيرة وصلت نسبتها من 30% إلى 40% من تعداد السكان، وتنقسم إلى ثلاث جاليات فرعية، **الجالية الأفريقية** التي أتت من دول الجوار، (*markazamny.org/.../*) خاصة بوركينافاسو ومالي، وتقطن أساسا في الشمال، وتعمل في الزراعة خاصة في مزارع الكاكاو في الشمال، (شافعي، ص.323) وتعد الأكثر عددا، وكذلك **الجالية العربية** – اللبنانية بالأساس – والتي تهيمن اقتصاديا إلا أنها مهمشة سياسيا، أما **الجالية الأوروبية** – الفرنسية- فيتولى أفرادها مناصب قيادية واستشارية في الحكومة الايفوارية والقطاع الخاص، ويرجع ذلك لقوة الروابط التجارية والدبلوماسية والسياسية التي تربط فرنسا بدولة كوت ديفوار. (*markazamny.org/.../*)

1- الجالية الإفريقية: استقبلت الدولة وفود هجرات فردية وجماعية لمواطني دول الجوار وكانت الغالبية من المسلمين مما كان له انعكاسات سلبية على التطورات السياسية تجاه المسلمين فيما بعد (1993-2011)، ويوجد في كوت ديفوار، سنة 2012م، ما يقرب من واحد مليون غاني واثنان مليون مالي وثلاثة ملايين بوركيني. وهو ما يكفي لجذب الانتباه لقضية المهاجرين الأجانب في كوت ديفوار. وعليه فقد تم تبادل الثقافات والتقاليد والعادات بين مختلف القبائل فأصبغ المجتمع بصبغة جديدة، وتم التزاوج بين القبائل.

(http://www.islam4africa.net) وتعد الجالية البوركينابية أقوى الجاليات الأفريقية في كوت ديفوار نتيجة لثقل وزنها وقدم عهدها بالإقامة في كوت ديفوار، ولا يمكن اعتبار أفراد هذه الجالية – وهم من الفولتيك – أغرابا تماما عن كوت ديفوار، فقد كانوا تابعين لها في الفترة من عام 1932م إلى 1947م، عندما كان إقليم فولتا العليا (بوركينافاسو حاليا) مقسما فيما بين ثلاث دول مجاورة، وكان لكوت ديفوار النصيب الأكبر منه، وبذلك ضمنت استمرار توفير الأيدي العاملة البوركينابية للعمل في المزارع الايفوارية لمدة أكثر من ستين عاما. وكان للجالية البوركينابية دورا مهما في الحياة السياسية في كوت ديفوار، فقد وصل أفرادها إلى أعلى سلم الوظائف الإدارية والوزارية بتولي أحد أفرادها – وهو الحسن واتارا، زعيم المعارضة الشمالية ومرشح حزب تجمع الجمهوريين- لمنصب رئاسة الوزارة. والذي هو حاليا رئيس جمهورية كوت ديفوار. وقد كانت الجالية المالية أكثر استقرارا، وذلك لصعوبة التمييز بين أفرادها وبين إخوانهم المسلمين من سكان شمال البلاد، وكذلك لتحدثهم لغة مشتركة وهي لغة الديولا، بالإضافة إلى اللغة الفرنسية. (ثابت، ص ص.131، 132)

2- الجالية العربية: الجالية اللبنانية هي أكبر جالية عربية في ساحل العاج، وصل عددها في التسعينيات إلى 100000 نسمة. (http://www.islam4africa.net) وزاد من عدد أعضاء الجالية العربية وجود الجاليات السورية والفلسطينية والمغربية والمصرية والجزائرية، إلا أن أساسها من اللبنانيين الذين وفدوا إلى غرب أفريقيا منذ ما يقرب من قرن من الزمان. (ثابت، ص.132) وفي الجانب السياسي، فإن السياسة شأن لا يهم اللبنانيين في ساحل العاج، فهم لا يتدخلون في الشؤون السياسية. (طعان، 2007، ص.139).

3- الجالية الأوروبية: تعد الجالية الفرنسية هي أهم جالية أوروبية في كوت ديفوار، في حين لا يتعدى عدد أفراد الجاليات الأوروبية الأخرى أكثر من 1000 فرد (بلجيكية، إيطالية، إسبانية، بريطانية، ألمانية، هولندية). (ثابت، ص.137) أشارت المصادر إلى أن عدد الجالية الفرنسية في ساحل العاج قد بلغ حوالي 30 ألف شخص يعملون في عدد كبير من الوكالات ومكاتب التصدير والاستيراد والمزارع والمتاجر. (بكاي، ص.116).

ثالثا - الانقسام الديني:

التقسيم الديني داخل البلاد حسب الكتاب السنوي للمخابرات الأمريكية عن الدول الأفريقية فـ 35% - 40% من السكان مسلمون و20% - 30% مسيحيون وباقي السكان يدينون بديانات أفريقية ووثنية، وهناك نسبة قليلة من السكان تدين بالمسيحية والإسلام في ذات الوقت. وتتفاقم خطورة التقسيم الديني داخل ساحل العاج أنه يتقاطع مع التقسيم الإقليمي والقبلي داخل البلاد، فغالبية المسلمين يقطنون الإقليم الشمالي للبلاد وينتمون لقبيلة الجيولا بينما يتركز المسيحيون في شرق وغرب البلاد وينتمون لقبيلتي البولي والبيتي، أما الجنوب فالأغلبية فيه للمسيحيين. (علي، ص.145) هناك الجماعتان المسيحيتان **أكان** (42.1% من السكان) و**كرو** (11% من السكان)، المتركزتان في الجنوب والغرب، وجماعتا **ماندي الشمالية** (16.5%) و**فولتيك** (17.6%)،

المكوّنتان في أغلبيتهما العظمى من المسلمين والمقيمتان عموما في الشمال، وجماعة **ماندي الجنوبية** (10%). (https://www.un.org › hdr › pdf › hdr05_ar_).

1- الإسلام في كوت ديفوار: يعتبر الإسلام في الدولة دين الأكثرية، ومكانة الإسلام في الجمهورية، على الصعيدين الحكومي والشعبي، آخذة بالتنامي، ومما يدلل على هذا الإقبال المتزايد على الإسلام، من قبل القبائل الوثنية، وتزايد عدد المؤسسات الدينية الإسلامية هناك وانتشار المدارس الخاصة بتحفيظ القرآن الكريم. (الهزايمة،2012، ص.276) يوجد المسلمون بأعداد كبيرة في شمال البلاد وبدؤوا بالانتشار في بعض مراكز الجنوب والغرب والشرق نتيجة للهجرات والنزوح والتزاوج المختلط.(آدم، والفاطمي،2006، ص.4) فبحلول عام 1998م، عندما أُجري الإحصاء الأخير في البلاد، كان المسلمون أغلبية في الشمال، حيث شكلوا 38.6% من مجموع السكان. لقد كانت هذه الجماعة السكانية أكبر بشكل لافت للنظر من المجموعة الدينية الثانية في البلاد، وهم المسيحيون، الذين شكلوا نحو 29.1% من مجموع السكان. (نورداس، 2014، ص.377) تنتشر المساجد في المدن والقرى وبخاصة في الشمال. وقد أُلحقت بمعظم المساجد كتاتيب لتحفيظ القرآن الكريم. (مسعود، ولبن، ص.177) ويلتزم معظم المسلمين بالمذهب المالكي كشأن دول غرب أفريقيا، فيما نجد تمثيلا للعديد من الطرق الصوفية بين مسلمي ساحل العاج، وتأتي الطريقة التجانية في المرتبة الأولى ويليها القادرية فالسنوسية، وهناك وجود لكل التيارات الإسلامية على الساحة العاجية، أهل السنة والجماعة، جماعة الدعوة والتبليغ، والأحمدية، حيث تعتبر ساحل العاج ساحة مفتوحة لكل ملل ونحل، وإن كان ذلك على حساب الإسلام والمسلمين. (علاسان، ص.62) يتكون المسلمون من جماعات الماندنكا ومن المالنكي والديولا والبمبارا ومن الموسي والسنوفو والوتكى والفولاني وأعداد قليلة من الهوسة والولوف والسنغي والبربر والعرب، وغالبية المسلمين بساحل العاج من الماندنج يليهم الموشي والسنوفو. (بكر،1405هـ، ص.301).

2- المسيحية في كوت ديفوار: تعتبر المسيحية الديانة الثانية في كوت ديفوار نظرا إلى عدد معتنقيها، حيث تبلغ نسبتهم 32،8٪، وتعتبر الطائفة الكاثوليكية أقدم الطوائف المسيحية في كوت ديفوار، حيث كانت أسبق من نظيراتها البروتستانتية في الوصول إلى المنطقة، كما تُعدّ أكثرها عددا وتنظيما وسيطرة على الساحة. (dirassattarbawiyat.blogspot.com) يعيش الكاثوليك في الجنوب والوسط وشرق البلاد، إضافة إلى أن بعض اللادينيين في الشمال قد تحولوا إلى الكاثوليكية. ويتركز البروتستانت في الوسط والشرق والجنوب الشرقي. (آدم، والفاطمي، ص ص.4، 5) يشمل تواجد المسيحية شطرا كبيرا من أراضي الشطر الجنوبي لكوت ديفوار، وتشمل غالبا جماعات "الكرو" وكثيرا من جماعات "الأكان" كذلك، بمن فيهم "الباولي" وكذلك "الكوا". (شاوش، ص.110) للإشارة فإن من أشهر القبائل المسيحية قبائل البيتي التي ينتمي إليها الرئيس "لوران غباغبو"، والبولي التي ينتمي إليها كل من الرئيس الراحل "هوافييه بوانييه" والرئيس "كونان بيديه" في الجنوب فضلا عن قبيلة ياكوبا في الغرب التي ينتمي إليها الرئيس العسكري الراحل "روبرت جيه".(شافعي، ص.109) على الرغم من إعلان ساحل العاج دولة لائيكيّة (لا دينية) دستوريا، فإن الرئيس الأول الراحل هوفيت بواني، كان يخصص ميزانية للكاثوليك، ويبني لهم بأموال الدولة الكنائس الفخمة في جميع أرجاء الدولة، وقد توّجها في آخر أيّامه ببناء كنيسة بتكلفة 54 مليار فرنك من أموال الدولة، هي الأولى في العالم، مما أثار عليه شجبا عالميا واسعا. وحازت ساحل العاج بذلك ألقابا كثيرة تشير إلى مسيحيتها، منها أنها "مملكة المسيح الجديدة". (بمبا،2005، ص ص.250، 251) كان بوانييه يسعى إلى إقامة معلم مسيحي يحفظ ذاكرته إلى الأبد بين المسيحيين في كوت ديفوار، إلا أن ذلك لقي استنكارا من قبل النخب السياسية الصاعدة في البلاد.

عرفت المرحلة التي شملت حكم "لوران غباغبو" امتعاض هذا الأخير من الإسلام، وحدث إيمان لديه ولدى زوجته "سيمون غباغبو" بأن مهمتاهما سماوية علاوة على كونها تاريخية وسياسية. وشهدت المرحلة السياسية انطلاقا من عام 2000م تحليقا للمسيحية المحافظة في الفضاء السياسي الايفواري، وكان لتأثير الراهب "موييس كوري" دور كبير في ذلك. ودعمت بعض الصحف التحفظ المسيحي من دين الإسلام في تلك الفترة، كجريدة "لوتون". كان للإستراتيجية المسيحية المحافظة التي انتهجها "غباغبو" فترة حكمه قد دعمت حساسية بين

المجموعات الثقافية الشمالية والجنوبية، وقد غذى ذلك الأمر الأزمة السياسية العسكرية، عبر إقحام البنية المسيحية للبلاد في خطابات عقائدية تحث على القطيعة. (شاوش، ص.111).

3- الديانة الوثنية في كوت ديفوار: رغم ما لكل من الإسلام والمسيحية من نسب كبيرة في كوت ديفوار، فإن الوثنية لا تزال تؤثر في نفوس بعض المواطنين وعلى جميع أنشطتهم، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتقدر نسبة الوثنيين بـ 28.6% من مجموع السكان في البلاد. (dirassattarbawiyat.blogspot.com) ويلاحظ انتشار الوثنية بقوة في المناطق الجنوبية الغربية، تلك التي تشمل المجموعة الرئيسية "للكرو" والاثنيات التحتية المتفرعة عنها، مع ذلك يصعب القول أن مراس الوثنية يخلوا في الأقاليم الكبرى الأخرى. وقد كان "لوران غباغبو" يولي أهمية بالغة للرمزية البنيوية الوثنية من أجل تجنيد الجماهير ولفها وراء سياسته، وقد فهم العديد من الساسة الايفواريين أهمية العامل الوثني. (شاوش، ص.112).

إن التنوع الديني في المجتمع لا يكتسب أهمية سياسية إلا إذا ترتب عليه تنافس أو تنازع أو صراع في مجالات القيم أو الثروة أو السلطة، عبر استخدام المشاعر الدينية كوسيلة لتحقيق أهداف دنيوية قد لا تمت بصلة للدين. (مهدي،2002، ص.47).

رابعا - التعدد اللغوي: تعتبر الفرنسية اللغة الرسمية وتستخدم في كل أنحاء القطر ولكن التعددية اللغوية في القطر تعكس تنوع المجموعات السكانية المشار إليها. ويمكن تقسيم الأمة لغويا إلى أربعة أقاليم لغوية. حيث يمكننا أن نميز اللغات: كوا، جور، كرو، وماندي. وتعتبر الماندي والسنوفو أكثر انتشارا في الشمال وتستخدم أيضا في بعض المناطق التجارية في الجنوب، ومعظم العاجيين يتحدثون لغتين على الأقل بطلاقة ولكن لا وجود للغة إفريقية جامعة في البلاد. توجد في الجنوب أقاني، (آدم، والفاطمي، ص.3) وتستعمل اللهجات الثلاث الديولا في الشمال، الباولي في الوسط، والبيتي في الوسط الغربي. أما لغة التعامل بين تجار الشمال المتحدّرين من السودان فهي البامبارا. (طعان، ص.37) وتحتل لغة ديولا مكانة متميزة لأنها تستخدم كلغة التداول على ألسنة العاجيين، على الرغم من أنها هي اللغة الأم لـ 14,8% فقط من السكان، ويتحدث بها كلغة ثانية (بدرجات متفاوتة) لسبعة ملايين مستخدم. (علاسان، ص.61) وتدرس اللغة العربية في المدارس الإسلامية القرآنية التي يكثر انتشارها في الشمال ويتحدثها بعض المثقفين والمهجرين من لبنان وسوريا. (آدم، والفاطمي، ص.4).

يلاحظ أن هناك حالة من التعدد الثقافي في البلاد، حيث لكل إثنية ثقافتها الخاصة بها، وكذلك لغتها المحلية في التعامل بين أفرادها، وإن كانت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية. (شافعي، ص ص.325، 326).

المحور الثاني: مظاهر الصراع على السلطة في كوت ديفوار

نتناول في هذا المحور صعود الأحزاب السياسية الإثنية في كوت ديفوار، والتوجهات الانتخابية بحسب الانتماءات الإثنية، وتداول السلطة والأزمات السياسية، مع التطرق إلى استراتيجيات الحكومات الإيفوارية في التعامل مع التعدد العرقي في البلاد.

أولا - صعود أحزاب سياسية إثنية:

لقد عمق النموذج الغربي بشقيه الاقتصادي والسياسي من الانقسامات التي تعانيها أصلا الدول الإفريقية حيث سمح للاحتقانات القبلية والدينية والإقليمية أن تتقاطع وتنشئ أحزابا تهدف للاستيلاء على السلطة لا كأحزاب تقبل بالتداول السلمي للعملية الديمقراطية، وإنما الوصول للسلطة لمنع الآخرين من الاستفادة من مميزاتها والسيطرة الكاملة على توزيع القيم السياسية والاقتصادية داخل الدولة. (علي، ص.145) وكما سبق ذكره تتميز الدولة بالتعدد العرقي والاثني وتحولت هذه الاثنيات لاحقا إلى أطراف أساسية في الصراع الدائر هناك ويمكن تقسيمها كما يلي:

1- الجبهة الشعبية العاجية FPI: أقدم حزب معارض وهي ذات مظهر حديث لها توجها اشتراكيا ولكنها تؤمن بالإصلاح والتغيير الديمقراطي بدلا عن التغيير الراديكالي للاقتصاد، تتمتع بالنفوذ وسط مناطق أثنية البيتي في الجنوب الغربي وهي منطقة الرئيس لوران غباغبو.

2- **الحزب الديمقراطي العاجي PDCI:** يتركز ثقله في مناطق أثنية بولي في وسط البلاد وهو موطن هوفوات بوانييه وبيدي ولكنه يمثل كل سكان ساحل العاج.

3- **التجمع الجمهوري RDR:** تجمع غير ايدولوجي تم تأسيسه بواسطة أعضاء سابقين من الجناح الإصلاحي في الحزب الديمقراطي العاجي وترأسه رئيس الوزراء الأسبق الحسن واتارا وهو الآن الأقوى في المناطق الشمالية الإسلامية. (آدم، الفاطمي، ص.14).

هذه الأحزاب كانت قواعدها إما قبلية أو دينية أو الإثنين معا، فقبيلة جيولا ذات الأغلبية المسلمة اختارت صف "الحسن واتارا" وحزبه تجمع الجمهوريين، (يقول بعض المحللين أن "واتار" هو أول من كرس الطائفية في ساحل العاج بعد إنشائه حزبا لطائفة معينة، على الرغم من أنه اكتوى بنارها طيلة مسيرته السياسية)، أما قبيلة البولي فكانت القاعدة الأهم للحزب الحاكم أصلا قبل التعددية، وهو الحزب الديمقراطي العاجي، أما الجبهة الشعبية العاجية فقاعدة ارتكازها من قومية البيتي المسيحية في غالبيتها، وهكذا كان هناك تداخل ديني وعرقي وسياسي، وهو الأمر الذي مثل بيئة خصبة لأي انفجار سياسي مستقبلي حتى في ظل الديمقراطية. (محمد، ص.42).

ثانيا - التوجهات الانتخابية بحسب الانتماءات الإثنية:

إن العامل الإثني هو المحرّك لسلوك الناخبين في ساحل العاج، والدليل على ذلك نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2010م، التي أظهرت حجم التأييد الذي يحظى به كل مرشح بين أعضاء الجماعة الإثنية التي ينتمي إليها. فقد حقق لوران غباغبو مرشح الجبهة الشعبية العاجية FPI، انتصارا كبيرا في مقاطعات الغرب والجنوب الغربي، بينما حصد الحسن واتارا مرشح تجمع الجمهوريين RDR، غالبية الأصوات في المقاطعات الشمالية، أما بالنسبة لكونان بيديه مرشح الحزب الديمقراطي لساحل العاج PDCI، فقد حصل على غالبية الأصوات في المقاطعات الوسطى وفي الجنوب. وهو ما يشكل مؤشرا لعلو الولاء الإثني على ما عداه من ولاءات.(علاسان، ص.278) وشكل الدين عامل توظيف سياسي أثناء الاستحقاقات الانتخابية، ولطالما شكل نقطة لتوجيه خطاب مفعم بالحساسية اتجاه المجموعات الشمالية من قبل "غباغبو" خلال الانتخابات الرئاسية. وقد شكل الدين عامل تجنيد جماهيري، لقد كان عاملا لتوجيه مشاركة سياسية تجزيئية (ضمن نطاق الولاءات العرقية والسياسية الضيقة) للمجتمع السياسي. ولوحظ ذلك انطلاقا من فترة حكم "بيدي" بعد وفاة "بوانييه" بقليل، وتصاعدت لهجته المعتمدة خلال فترة الحكم العسكري القصيرة لـ "غي"، ولقد تفشى ذلك الأمر في المجتمع السياسي خلال مرحلة حكم "غباغبو"، الذي راهن منذ تولّيه السلطة على دفع الحساسية التي كانت تكتسيها قضية العاجية إلى الواجهة لتجزئة المجتمع السياسي.(شاوش، ص ص.164، 166).

ثالثا - تداول السلطة والأزمات السياسية:

1- فليكس هوافت بوانيه (7 آب/ أغسطس 1960- 7 كانون الأول/ ديسمبر 1993):

حكم فليكس هوفويه بوانيه ساحل العاج منذ العام 1960 حتى 7 ديسمبر 1993. انتهى حكم بوانيه بالوفاة، بعد ثلاثة وثلاثين سنة من الحكم بلا منازع، وشهدت البلاد في أعقاب وفاته سلسلة من الأزمات، وانغمست ساحل العاج في صراع طويل الأمد على السلطة أحدث قلاقل سياسية شديدة. (https://www.elsyasi.com) في السنوات الأخيرة كان هوفويت بوانييه مريضا، يعالج في فرنسا وسويسرا، فاضطرّ إلى أن يعدل الدستور كي لا يستطيع رئيس الوزراء آنذاك الحسن واتارا أن يحكم أثناء غيابه. ووُجّهت التّهم إلى واتارا بأنه ليس ذا أصول عاجية. (كانيولاري،2011، ص.20).

2- كونان بيديه 1993 – كانون الأول/ ديسمبر 1999:

غذّت وفاة بوانييه خلافات رفاقه على السلطة وعلى زعامة الحزب بين معسكرين رئيسيين، أحدهما يتزعمه رئيس الوزراء ساعتها الحسن واترا (مسلم ينحدر من شمالي البلاد وينتمي إلى قومية "ديولا")، ويقود الثاني رئيس الجمعية الوطنية (البرلمان) ساعتها هنري كونان بيديي (مسيحي من وسط البلاد وينتمي إلى قومية "باولي")، (www.aljazeera.net) فعقب وفاة بوانيه، نصّب كونان بيديه رئيس البرلمان آنذاك نفسه رئيسا مؤقتا للبلاد حتى يتم إجراء انتخابات، حسب نص الدستور. لكن الحسن واتارا، رئيس الوزراء، نازعه على

السلطة، مُدّعيا أحقيته بالرئاسة. (شبانة،2011، ص.114) ففي السابع من ديسمبر 1993، أسرع السيد واتارا إلى الإذاعة لإعلان وفاة الرئيس، بينما لحقه بيدييه إلى التلفزيون ليثبّت نفسه بديلا رئاسيا، مستندا بذلك إلى الدستور. في اليوم التالي، أعلن السيد واتارا لوكالة الصحافة الفرنسية (AFP) أنه يرفض الاستقالة. لكن، أمام الضغوط الدولية، الفرنسية منها بالأخص، تراجع عن قراره في النهاية. وسيُنبّئ هذا التعطيل بأمور أخطر في المستقبل. (كانيولاري، ص.20) وبالرغم من أن المحكمة الدستورية في البلاد حسمت الأمر لصالح بيديه كما ساندته القوات المسلحة التي لم تكن على وفاق مع واتارا خاصة وأن بيديه ينتمي إلى قبيلة الباولي التي ينتمي لها الرئيس الراحل بوانييه. (علي، ص.147) فإن سياساته تسببت في اندلاع المواجهات بينه وبين الشعب، مما أدى إلى الإطاحة به في ديسمبر 1999م، من خلال أول انقلاب عسكري شهدته البلاد بعد استقلالها، وذلك بقيادة الجنرال روبرت جي. (شبانة، ص.114) وقد طرح هذا الصراع بين بيديه وواتارا صراعا أكبر بين المسلمين والمسيحيين، حيث اعتبر استبعاد واتارا استمرار لإبعاد المسلمين وأهل الشمال عن السلطة. واشتدت الأزمة بعد استخدام ولأول مرة في تاريخ البلاد سلاح المواطنة ضد واتارا، حيث أثيرت علامات استفهام حول جنسيته وأنه يعود لأصول بوركينابية (بوركينافاسو). ولهذا السبب منع من الترشح في الانتخابات الرئاسية 1995م، في الوقت نفسه شرع غباغبو وحزبه الجبهة الشعبية العاجية في توظيف الصراع وإبراز نفسه على أنه بديل عن الطرفين، وقد فاز كونان بيديه بالانتخابات الرئاسية عام 1995، وتحصل على 95 بالمائة من الأصوات مع مقاطعة المعارضة، وهو ما أدى لقيام الطلبة والشماليين بمظاهرات عنيفة تندد به غير أنه لم يأبه بتلك المظاهرات وقمعها بقوات الجيش. (علي، ص.147) ولم يستمر في السلطة إلا أربع سنوات لينقلب عليه الجنرال روبرت غيي. (http://www.djazairess.com).

3- روبرت جي 1999- تشرين الأول/ أكتوبر 2000:

سعى روبرت جي لكسب التأييد الشعبي والدولي من خلال تأكيد تمسكه بالتعددية الحزبية، وإعادة الحكم المدني إلى البلاد. والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإشراك ممثلي الأحزاب السياسية الرئيسية في الحكومة الانتقالية والمجلس الاستشاري، اللذين تم تشكيلهما لإدارة البلاد قبل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية. (شبانة، ص.114) وقد تم إعداد مسودة دستور جديد للبلاد (أبريل 1999) واعتمد في استفتاء شعبي نظم في ظروف مضطربة وغامضة تحت رقابة العساكر. وجاء الدستور الجديد لتوسيع الهوة والشقة بين الشعب العاجي، إذ في صميمه بذور الفرقة في مواد الجنسية. (http://www.islam4africa.net) وتمت إجازة مسودة الدستور الجديد في استفتاء عام في صيف عام 2000م، وقد حوى الدستور فقرات أوضحت التمايز والتقسيمات بين الشمال والجنوب، المسيحيين والمسلمين والتي بدأت في التنامي منذ وفاة بوانييه. إذ ظهر بوضوح أنه مثل بيدي فإن غاي سيدخل في صراعات دينية وإثنية للقضاء على المعارضين له، واستمرارا في تعميق مفهوم العاجية فإن غاي قد أدخل المزيد من القيود والمتطلبات للانتخابات الرئاسية لعام 2000م ومرة أخرى استبعد الحسن واتارا بسبب انتمائه المزعوم إلى بوركينافاسو. (آدم، والفاطمي، ص.9-12) وقد أجريت الانتخابات في أكتوبر 2000م، وسط أزمة سياسية حادة انتهت بتولي لوران جباجبو، زعيم الجبهة الشعبية الإيفوارية، رئاسة البلاد. (شبانة، ص.114).

4- لوران غباغبو (تشرين الأول/ أكتوبر 2000 – تشرين الثاني/ نوفمبر 2010م):

شهدت فترات حكمه عدة أزمات، بداية من أزمة الانتخابات الرئاسية في شهر أكتوبر2000.

1.4. أزمة الانتخابات الرئاسية: 22 أكتوبر 2000م:

تفاقم الصراع على السلطة في أعقاب وفاة هوفييه بوانييه بسبب الخلافات التي نشأت بشأن قوانين الجنسية وشروط الأهلية الخاصة بالانتخابات الوطنية ولاسيما الانتخابات الرئاسية مما أدى إلى نزع الأهلية عن بعض القادة السياسيين البارزين من بينهم السيد الحسن واتارا من حزب تجمع الجمهوريين. ووصلت هذه الخلافات ذروتها أثناء الانتخابات الرئاسية التي أجريت في أكتوبر 2000. (https://www.elsyasi.com) حيث تم وضع جدول انتخابات في عام 2000م، ولكن عندما آثر الجنرال "غي" على المحكمة العليا وأعلن عدم أهلية كل المرشحين من الحزبين الرئيسيين، انسحب مراقبو الانتخابات الغربيون وقاطعتها الأحزاب وانحصر التنافس

بين "لوران غباغبو" و"روبرت غي". (آدم، الفاطمي، ص.9) وحدثت الأزمة نتيجة لتضارب الأنباء حول نتيجة الانتخابات الرئاسية، حيث أعلنت اللجنة الوطنية المشرفة على الانتخابات فوز "جيي" بالرئاسة، ثم عادت وأعلنت فوز "جباجبو"، وهو ما أثار أزمة سياسية حادة، نظرا لتمسك كل من "جيي" و"جباجبو" بأحقيته في الرئاسة. (شبانة، 2006، ص.96) فعندما أظهرت النتائج الأولية تقدم "غباغبو" أوقف "غي" العملية الانتخابية بدعوى أن تزويرا قد حدث وحل مفوضية الانتخابات وأعلن نفسه الفائز بالانتخابات وفي غضون ساعات ملأ أنصار غباغبو شوارع العاصمة أبيدجان وتحول النزاع إلى عنف دموي عندما هاجموا حرس القصر الرئاسي وانضم إلى أولئك العديد من الجنود وأفراد الشرطة للقتال ضد "غي". (آدم، الفاطمي، ص.9) وأعلن السيد "غباغبو" أنه قد فاز في الانتخابات الرئاسية بنسبة 61% مقابل نسبة 21% التي فاز بها الجنرال "روبرت غي". (منظمة الوحدة الإفريقية،2000، ص.4) ثم أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات CNE فوز لوران غباغبو بالانتخابات، بينما أعلنت وزارة الداخلية فوز الجنرال "روبرت جي" بالانتخابات، وبعد أيام من المواجهات الدامية بين الجنود الموالين للجنرال "جي" وأنصار "غباغبو"، تم طرد الجنرال من السلطة، وأعلنت المحكمة العليا فوز غباغبو بنسبة 59.4% من الأصوات مقابل 32.7% للجنرال غي، والنسبة المتبقية للمرشحين الآخرين. (علاسان، ص.262).

في 25 أكتوبر 2000، اندلع العنف عندما حاولت جماهير المتظاهرين في الشوارع التوجه إلى مقر الرئيس. وأعلنت حكومة كوت ديفوار آنذاك حالة الطوارئ وفرضت منع التجول في وسط أنباء تفيد بأن المظاهرات كانت تجري أيضا في المدن والبلدات الأخرى. ونتيجة العنف الذي أعقب ذلك، قتل العديد من الأشخاص وأصيب آخرون بجروح من جراء رد الفعل المستبد من قبل قوات الأمن. وذلك إثر المظاهرات التلقائية في 24 أكتوبر 2000، دعا السيد "غباغبو" إلى عمل جماعي ومزيد من الاحتجاج "المنظم" في اليوم التالي وذلك بهدف "شل البلد إلى أن يتنازل "غي" عن الحكم". وفي نفس الوقت وفي 25 أكتوبر 2000، استقال بعض أعضاء حكومة الجنرال "غي" بما في ذلك وزير الإعلام من الحكومة معترفا بفوز السيد "غباغبو". وفي نفس اليوم، واستجابة لضغط الاحتجاجات الشعبية، هرب الجنرال "غي" من أبيدجان. وانضمت قوات الأمن بما في ذلك الجيش إلى المظاهرات. وفي اليوم التالي 26 أكتوبر 2000، كانت هناك مطالب جديدة بإعادة الانتخابات الرئاسية من قبل أنصار السيد "واتارا" لإشراكه هو وسائر المرشحين الذين تم إقصاؤهم في العملية. (منظمة الوحدة الإفريقية، ص.5) لكن «الهوية العاجية» بثّت سمها، ومن الصعب على ساحل العاج أن تتطهر منها، إذ تطابقت في نهاية المطاف الخلافات السياسية مع الاختلافات الاثنية. فاستبعاد السيد واتارا على أساس أنه من بوركينافاسو، أدى في الوقت عينه إلى إبعاد ثلث الناخبين، وهؤلاء هم من الشمال. (كانيولاري، ص.20) وفي نفس اليوم 26 أكتوبر 2000، أدى السيد "غباغبو" اليمين الدستورية بعدما أكدت المحكمة العليا أنه فاز بنسبة 59,4% من الأصوات مقابل 32,7% صوتا فاز بها الجنرال "غي". وفي 27 أكتوبر 2000 أعلن الرئيس "غباغبو" عن تشكيل حكومة جديدة للوحدة الوطنية تتألف من ممثلي حزب الجبهة الشعبية لكوت ديفوار، الذي منح المناصب الوزارية للدفاع والداخلية والخارجية وكذلك ممثلي الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار وحزب العمل. وقد رفض حزب التجمع الديمقراطي الجمهوري بقيادة السيد "واتارا" العرض المقدم له بالانضمام إلى الحكومة الجديدة. (منظمة الوحدة الإفريقية، ص.6).

وهكذا فإن سياسة الاستبعاد التي اتبعها "جييه" للإطاحة بمعارضيه في الانتخابات أدت لسقوطه على غرار سلفه "كونان بيديه" وهو ما يؤكد عدم قدرة النظام السياسي في ساحل العاج على استيعاب المطالب القبلية والإقليمية والدينية رغم أنها لب الأزمة. (علي، ص.148) وعندما نُصّب "غباغبو" رئيسا ملأ أنصار حزب (RDR) الشوارع داعين إلى انتخابات جديدة لأن المحكمة العليا اعتبرت مرشحهم للرئاسة وبقية المرشحين غير مؤهلين. وبدأت موجة جديدة من العنف عندما بدأت القوات المؤيدة للحكومة الجديدة تنضم إلى الشباب في مهاجمة متظاهري (RDR) وقتل المئات قبيل إعلان رئيس حزب (RDR) اعترافه بحكومة غباغبو ودعوته للسلام.

فعندما اجبر الجنرال "غي" على الفرار عقب مظاهرات احتجاج على ادعاءه بالفوز بالانتخابات الرئاسية، هذا أعطى الفرصة للوران غباغبو باعتباره المرشح الفائز، ولكن الانتخابات أفسدها العنف ضد المدنيين من قبل

جميع الأطراف وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان المدعومة من قبل الدولة والتي شملت استهدافا عرقيا مقصودا، قتل أكثر من 150 شخصا وجرح المئات، وحسبما تم توثيقه بواسطة منظمة مراقبة حقوق الإنسان فإن قوات أمن الدولة اغتالت العديد من المعارضين السياسيين إضافة إلى مدنيين عزل في الطرقات العامة كما اعتقلت العديد من الناشطين السياسيين والأجانب إلى جانب العاجيين المشكوك في مواطنتهم، وفي حادث منفرد قامت قوات الأمن بذبح 57 من الشبان وتم قبرهم في مقابر جماعية في مدينة يوبوقون على أطراف أبيدجان العاصمة. كان ضحايا العنف هم من أنصار الجبهة العاجية التابعة لغباغبو والجبهة الجمهورية التابعة لواتارا، ولكن عندما هرب "غي" خارج البلاد فإن الضحايا في معظمهم من المعتقد في أنهم أعضاء التجمع الديمقراطي من الأجانب أو المسلمين. (آدم، الفاطمي، ص ص.9، 12). عندما اندلع القتال في أبيدجان بين أنصار السيد جباجبو وأنصار السيد واتارا، ادّعى حزب التجمع الديمقراطي الجمهوري بأن قوات الأمن قد تعاونت مع أنصار جباجبو على شن الهجوم على أعضاء حزب التجمع الديمقراطي الجمهوري، الذين تم الاعتداء عليهم بالضرب. وكانت هناك أنباء أخرى مفادها أن الكنائس والمساجد كانت مستهدفة في العنف الذي مارسه كل من الأنصار المسلمين للسيد واتارا والأنصار المسيحيين للسيد جباجبو مما يعكس تزايد الانقسامات الدينية والعرقية والإقليمية في البلد. (منظمة الوحدة الإفريقية، ص ص.5، 6).

فقد عمّقت الوقائع التي حدثت أثناء الانتخابات عام 2000م الخلاف بين المسيحيين والمسلمين، أي بين الايفواريين "الأقحاح" والايفواريين "المزيّفين". وقد هُوجمت المساجد من قبل الغوغاء من أنصار حزب الجبهة الشعبية الايفوارية. وردّا على ذلك، هاجم أنصار حزب تجمع الجمهوريين الكنائس. كما غضّ الطرف عمّا يتعرض له الشماليون من اعتداء، بل إن الشرطة والدرك شاركوا على نحو مباشر في اقترافها. فعلى سبيل المثال، في أكتوبر من عام 2000م تعرض مسجد عائشة نيانجون – جنوب في أبيدجان لهجوم شباب حزب الجبهة. ووفقا لمنظمة هيومان رايتس ووتش، عمد رجال الشرطة، الذين تم استدعاؤهم لحماية المسجد، إلى اعتقال 33 مسلما ظلوا داخله، ثم وقفوا يتفرجون على ما يجري، في الوقت الذي كان المسجد يُنهب ويُحرق. (نورداس، ص ص.383، 384).

2.4. الحرب الأهلية:

مع بداية الألفية الجديدة استغل لوران غباغبو الوضعية الأزموية للسلطة ليحصل على الرئاسة ولكن بإبعاد منافسيه الحسن واتارا و كونان بيديه، ولم تمر سنتين على رئاسته حتى شهدت ساحل العاج حربا أهلية بتمرد عسكريين في الشمال (http://www.djazairess.com) في 19 سبتمبر 2002، واجتاح البلاد صراع أهلي، عندما قامت مجموعة من الجنود – عرفت فيما بعد باسم القوات الجديدة – بشن هجمات متزامنة على المنشآت العسكرية في أبيدجان وبواكي وكرهوغو في محاولة انقلابية. وبينما استطاعت الحكومة أن تستعيد السيطرة على أبيدجان، وأن تحكم قبضتها على جنوب البلاد، تمكنت القوات الجديدة بزعامة غيوم سورو من السيطرة على النصف الشمالي من البلاد، وطالبوا باستقالة باغبو، وتعديل الدستور، وإجراء انتخابات وطنية شاملة يشارك فيها الجميع بدون تمييز، ووضع نهاية لسيطرة الجنوبيين على شؤون البلاد.(شبانة، ص.114).

للإشارة بعض المتمردين مقربون من الجنرال روبرت غيي، وتم تقسيم البلاد عسكريا وأمنيا إلى شمال تحكمه قوات التمرد التي تطلق على نفسها "القوات الجديدة" وفي الجنوب الجيش النظامي الذي يدعم الرئيس غباغبو، وكانت المأساة السياسية باغتيال الجنرال روبرت غيي وزوجته ووزير الداخلية إميل بوكا الشخصية الثانية في الحزب الذي يترأسه غباغبو. ونفس الفريق الذي اغتالهم حاول اغتيال الحسن واتارا لكنه لجأ إلى السفارة الفرنسية للحصانة، وبقيت ساحل العاج طيلة حكم غباغبو على هذه الحالة تقسيم للبلد وغياب السيطرة الكاملة للجيش على الأمن. (http://www.djazairess.com).

3.4. أزمة ما بعد الانتخابات الرئاسية: 28 نوفمبر 2010م:

يمثل رئيس كوت ديفوار لوران غباغبو الصورة النمطية للزعيم الأفريقي المتمسك بالسلطة، والبعيد عن مواطنيه، والمتجاهل لإرادتهم التي عبروا عنها. وتأتي هذه الدراما في صورة صراع شخصي على السلطة بين غباغبو، الذي لم ينتخب بصورة سليمة، ولكنه يحكم كوت ديفوار منذ عشرة أعوام بعد انتخابات معيبة في عام

2000، والحسن واتارا، المرشح الرئاسي الذي اختاره 54% من الناخبين الإيفواريين من خلال انتخابات إعادة في 28 نوفمبر 2010 ليكون الرئيس المقبل للدولة. (فريزر، و برغروين،2011).

بعد الانتهاء من إجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في 28 نوفمبر 2010، أرادت اللجنة الانتخابية المستقلة إعلان النتائج، فمنعها أنصار الحزب الحاكم، لما عرفوا أنها في غير صالحهم، وقد شهد العالم على شاشات الفضائيات ما قام به فريق الحزب الحاكم بنزع وتمزيق أوراق النتائج من يد السيد يوسف بامبيا، المكلف بفرز النتائج الأولية. وكان من مخططهم إخراج صلاحية إعلان النتائج من يد رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة باتهامها بالفشل عن إعلان النتائج لوجود خلاف بين أعضائها وإعطاء الصلاحية لرئيس المجلس الدستوري الذي هو تحت تصرف الرئيس لوران غباغبو. بينما مهام المجلس تنحصر في تقييم قانونية العملية الانتخابية وإقرار النتيجة المعلنة من اللجنة الانتخابية المستقلة أو إلغائها لإعادة الانتخابات من جديد وليس لإعلان النتائج. فاضطر رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة إلى اللجوء إلى مكان آمن خارج مكتب اللجنة لإعلان النتائج داخل أحد الفنادق. فكانت النتائج لصالح الحسن واتارا بـ 54,10% على منافسه الرئيس لوران غباغبو 45,90% وبالفور قام المجلس الدستوري بإعلان نتائج مخالفة للّتي أعلنتها اللجنة الانتخابية بدعوى أن نتائج اللجنة غير قانونية وغير معتبرة بعد ثلاثة أيام وبإلغاء نتائج سبعة أقاليم في الشمال والوسط ذات تأييد واسع للسيد الحسن واتارا بحجة وجود تزوير، وهكذا استطاع المجلس إعلان فوز الرئيس لوران غباغبو بعد إلغاء 60% من الدوائر الانتخابية. (www.islam4africa.net) فقد ألغى المجلس الدستوري نتائج الانتخابات الواردة من سبع مقاطعات في شمال البلد صوتت جميعها بأغلبية ساحقة لصالح السيد واتارا، وهي بواكي وداباكالا وكاتيولا وبونديالي وفيركيسيدوغو وكوروغو وسيغيلا، بدعوى ارتكاب مخالفات مزعومة تشمل استخدام العنف الذي منع الناس من الاقتراع، وعدم وجود تواقيع ممثلي التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية على كشوف الأصوات. (الأمم المتحدة،2011، ص.5) لكي يعلن بالتالي فوز لوران غباغبو بنسبة 51% مقابل 49% للحسن واتارا. (سليمان،2011، ص.151) وقف المجلس الدستوري مع الرئيس "لوران غباغبو"، مما يعني أن الخلل الفادح وصل إلى مستوى تحالفات تتورط بها مؤسسات دستورية يفترض بها حماية الدستور فإذا بها تصبح جزءا من حالة صراع على السلطة. (www.alriyadh.com) ومن هنا بدأت الأزمة السياسية في كوت ديفوار، حيث اعتبر كل مرشح أنه الفائز في الانتخابات وقام كل منهما بأداء اليمين الدستورية رئيسا للجمهورية، كما شكل كل منهما حكومته. وبذلك أصبح لكوت ديفوار رئيسان وحكومتان في آن واحد، وبينما استقر لوران غباغبو في القصر الرئاسي وبمساندة من الجيش، وجد الرئيس المنتخب الحسن واتارا نفسه مضطرا للإقامة في فندق غولف كوكودي بأبيدجان مقرا للرئاسة مع مناصريه وتحت حماية القوات الجديدة بمساندة من الشمال. (سليمان، ص.151). وكانت قد اضطرت ظروف الحرب الأهلية السابقة، لدخول قوات الأمم المتحدة بتعداد يصل إلى 10 آلاف قبعة زرقاء تضاف إلى 900 عسكري فرنسي لتأمين المدنيين والأجانب من حرب قد تعود مجددا بين غباغبو الذي يصر على البقاء في السلطة رغم إعلان اللجنة المستقلة للانتخابات بخسارته، والحسن واتارا الذي يصر على شرعيته في تقلد الحكم باعتراف المجتمع الدولي بفوزه، وأضحى لكل منهما حكومته ولكن الأخطر من ذلك أن لكل منهما قواته العسكرية، فالوزير الأول غيوم سورو الذي يدعم واتارا يملك قوات الجيش الجديد المسيطرة على الشمال ويلوح بتحريك الشارع للإطاحة بالدكتاتور غباغبو، وفي الوقت ذاته يعين غباغبو شارل بلي غودي وزيرا للشباب وهو يتحكم في تنظيم الشباب المقاوم، يضاف إليه أن القائد العام للجيش النظامي يدعم الرئيس غباغبو. (http://www.djazairess.com) في ظل الأزمة السياسية في ساحل العاج، أضحت البلاد على شفا الحرب الأهلية، وربما التقسيم. فالداخل الإيفواري بات منقسما بين معسكرين يقفان على طرفي نقيض، حيث يتشبث كل منهما بموقفه، ولا تبدو في الأفق أي فرصة للحوار أو للحلول الوسطى، فمنصب الرئاسة لا يقبل القسمة على إثنين. ويزيد من تعقيد الموقف أن هذين المعسكرين متكافئان تقريبا في القوة، حيث ينتمي واتارا إلى جماعة الماندينجو (40%) من السكان، كما أنه شمالي مسلم، حيث يمثل المسلمون 39% من سكان الدولة ويحظى بدعم القوات الجديدة المتمركزة في شمال البلاد. في المقابل، ينتمي جباجبو إلى جماعة الأكان، التي تمثل 30% من السكان، وهو جنوبي مسيحي، حيث يمثل المسيحيون نحو 33% من السكان، ويحظى

بدعم قوات الجيش والأمن الداخلي. (شبانة، ص.117) إن ما جعل التوصل لاتفاق بين الخصمين صعبا كونهما يمثلان معسكرين متصارعين على السلطة. وهكذا أصبحت الدولة محكومة من طرف رئيسين لمدة خمسة أشهر قبل أن تتدخل فرنسا وتفرض فوز الرئيس، واتارا، ويتم اعتقال غباغبو وتسليمه لمحكمة العدل الدولية بلاهاي. (*http://studies.aljazeera.net*).

مارست القوى الإقليمية والدولية (الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا UEMOA، الاتحاد الإفريقي، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية) كل أشكال الضغوط السياسية والاقتصادية على غباغبو من أجل التنحي عن السلطة وتسليمها إلى الحسن واتارا الفائز في الانتخابات. وعندما رفض التنحي عن السلطة تم اللجوء إلى الحل العسكري لحسم النزاع من طرف فرنسا التي دعمت القوات المؤيدة لواتارا، وتم اعتقال لوران غباغبو يوم 11 أفريل 2011 من طرف القوات الموالية للحسن واتارا. وهذا بعد خمسة أشهر من المعاناة والتشريد وإحراق أشخاص والقتل، حيث قتل ثلاثة آلاف شخص ونزح مليون آخرون، بسبب تعنت لوران غباغبو ورفضه تسليم السلطة للحسن واتارا. (علاسان،2012، ص ص.46-59).

يعيدنا هذا الصراع، بين "لوران غباغبو" الرئيس المنتهية ولايته، والمرشح الفائز "الحسن واتارا" «الرئيس الشرعي» والمدعوم من المجتمع الدولي، إلى أزمة الديمقراطيات الهشة التي تتخذ من العملية الديمقراطية واجهة سياسية وآلية لحسم الصراعات على السلطة، لكنها سرعان ما تنقلب القوى السياسية والعسكرية على نتائجها إذا لم تكن النتائج في صالحها أو في صالح تحالفاتها. (www.alriyadh.com) ولقد سمح هذا الصراع المحتوم، بإعادة تسليط الضوء على انقسام البلاد بين الجنوبيين الذين يمثلون «السكان الإيفواريين الأصليين» والشماليين، الذين كانوا يعوّلون على الانتخابات الرئاسية لإيصال أول رئيس من منطقتهم إلى سدّة الحكم، نجاح كان سيمثل حلا لأزمة «الجنسية الإيفوارية»، وإيذانا بمرحلة اندماج الشماليين بطريقة شبه كاملة في السلطة.

يمكن القول أن الشخصيتين المتنافستين، "غباغبو" و"واتارا"، أضفتا بعدا خاصا يظهر انقسام البلد بين الشمال والجنوب. ففيما يمكن اعتبار مشاركة رئيس الجبهة الشعبية الإيفوارية، "غباغبو"، طبيعية، على اعتبار أنه رئيس البلاد ولا مشكلة بشأن «إيفواريته» أعطت مشاركة رئيس تجمع الجمهوريين، "واتارا"، أبعادا لها صلة بإشكالية تحديد «الجنسية الإيفوارية». وفي هذا السياق، يرى العالم الاجتماعي العاجي، فرنسيس أكيندي، أن السلطة في ساحل العاج كانت قائمة على ما شرعنه الرئيس فيليكس هوفوي بوانيي، «أبو الاستقلال»، الذي توفي عام 1993م. وتقوم هذه الشرعية على مبدأ أن يكون الرئيس دائما من الإيفواريين الأصليين، وهم مجموعة من الفرق الإثنية في بلد ثلث سكانه من العاجيين غير الأصليين، وهم في الإجمال سكان الشمال، الذين يحصلون في المقابل على الأرض للزراعة. وبحسب أكيندي، فإن البلاد لا تزال تعيش مرحلة ما بعد "بوانيي"، إذ لم يستطع أيّ رئيس أن يعطي أبعادا جديدة «للإيفوارية» كمفهوم قومي. وفي سياق صراع الهوية، شكا المرشح "الحسن واتارا"، رئيس وزراء في عهد "بوانيي" من عام 1990م حتى رحيله، دائما من عدم تمكنه من إثبات أصله الإيفواري. ولهذا السبب لم يستطع الترشح إلى الانتخابات الرئاسية عامي 1995م و2000م، ما يثبت أن الشماليين يعانون التفرقة. (مروة،2010، ص.26).

رابعا - إستراتيجيات الحكومات الإيفوارية في التعامل مع التعدد العرقي في البلاد:

تبنّت الأنظمة المتعاقبة في كوت ديفوار سياسات تمييزية ضد الجماعات الإثنية المسلمة الساكنة في شمال البلاد، وحرمتها من نصيب عادل من الثروة والسلطة، وهو ما أدى إلى التهميش، على اعتبار أنهم أجانب، ومن ثم تكريس العودة إلى الولاءات الأولية.

1- إستراتيجية الاستيعاب الإثني:

تبنّى الرئيس هوفي بوانييه في حكمه (1960 – 1993م) إستراتيجية الاستيعاب الإثني واستيعاب المهاجرين وتحييد دور المؤسسة العسكرية، في ظل الهيمنة الحكومية والتنظيم السياسي الواحد. حيث حرص بوانييه على إتباع سياسة توازن إثني لإرضاء كافة القبائل الإثنية، لكي لا تشكل تهديدا لهيمنته على الحزب الواحد والسلطة. وذلك على الرغم من تمييزه لأبناء قبيلته الباولي على حساب القبائل الأخرى. منح أبناء الشمال

فرصا في الزراعة والتجارة وفي مناصب الدولة، حتى أنه قام بتعيين الحسن واتارا في منصب رئيس الوزراء عام 1990م. لضمان تأييد هذه النخب له، وهو ما ساعده على الاحتفاظ بالسلطة على مدى سبعة انتخابات رئاسية. (ثابت، ص ص.239، 243، 249)

2- إستراتيجية الإقصاء الإثني:

وفرت خطورة المنصب الرئاسي حافزا قويا لاستخدام كل الوسائل المتاحة للفوز بالانتخابات. ودفع تفاعل المعادلة الانتخابية، القائمة على أن "الفائز يأخذ كل شيئ"، مع نظام الحزب الاثني الديني الحكام الجنوبيين إلى طرح خطاب الهوية الايفوارية، لتهميش الناخبين الشماليين والمسلمين. وتم هذا الأمر عبر عوائق قانونية وانتخابية بيروقراطية، وفي نهاية المطاف عبر إطلاق حملة صريحة من الترهيب والقمع العنيف. واتخذت أول خطوة قانونية نحو أيديولوجية الايفوارية في عام 1994م. فقد حصر قانون انتخابي استصدره كونان بيديه، رئيس البلاد آنذاك، شروط أهلية الترشح (نورداس، ص.382) لمنصب رئيس الجمهورية في أن يكون عاجي الولادة من أب وأم هما أيضا عاجيي الولادة، وأن لا يكون قد تخلّى عن الجنسية العاجية (علاسان،2017، ص.107). وبناءا على هذا النص أُقصي الحسن واتارا من الانتخابات الرئاسية عام 1995م. وقد مارس كونان بيديه سياسة استبعاد المنافسين الشماليين من المؤسسات السياسية والعسكرية، وأعاد تعريف المؤسسة العسكرية. كما اعتمد الجنرال روبرت غي على إستراتيجية الإقصاء السياسي الإثني، حيث قنن سياسة استبعاد الشماليين، وقام بتعديل الدستور وضمّنه ذلك النص في استفتاء دستوري عام 2000م. وعقب انتخاب لوران غباغبو عام 2000م، حاول أن يفرض سياسته التي حشد بها تأييد الجنوبيين، والقائمة على خطاب إثني ضيّق فحواه "كوت ديفوار للإيفواريين"، بما يعنيه من استبعاد كامل للشماليين سياسيا واقتصاديا. وبذلك نشبت الأزمة الثالثة، والتي ظلّت تداعياتها مستمرة حتى أواخر العام 2010م، بين الحكومة والمعارضة، ومضمونها أيضا، الجدل حول مفهوم الجنسية. (جاسم، ص ص.73، 74، 75)

لقد اعتمد كل من الرئيس كونان بيديه وروبرت غي ولوران غباغبو إستراتيجية الإقصاء الإثني.

3- إستراتيجية الإبادة والتطهير العرقي:

في حكم الرئيس لوران غباغبو (2000- 2010م)، تمت إعادة هيكلة الجيش العاجي على أسس عرقية، لتكون قياداته ومفاصله المؤثرة منتمية إلى عرقيته، لم يكتف غباغبو باستبعاد المسلمين سياسيا، بل سعى إلى تصفيتهم جسديا من خلال تشكيل ميليشيات عسكرية موالية له عرفت باسم (كتائب الموت)، وتضم بالأساس أفراد قبيلته (البيتي)، فضلا عن الحرس الخاص به. ولقد كان الهدف الأساس لهذه الكتائب: هو تصفية خصومه الشماليين (المسلمين)، وفي مقدمتهم (واتارا) الذي دعا أنصاره إلى ضرورة العمل على إسقاط النظام. وهنا شهدت البلاد حربا دينية بين أقلية حاكمة ظالمة، وأغلبية مضطهدة، فقامت (كتائب الموت) بذبح المسلمين، وحرق مساجدهم، وكادت تظفر بواتارا لولا هروبه خارج البلاد. (شافعي، 2005، ص.114) وقد طبقت هذه الإستراتيجية كذلك في أزمة ما بعد الانتخابات الرئاسية 2010م. (علاسان، 2012، ص ص.55، 56، 57)

المحور الثالث: آليات إدارة الانقسامات والصراع على السلطة في كوت ديفوار

نستعرض في هذا المحور الآليات الداخلية والخارجية لإدارة الانقسامات والصراع على السلطة في كوت ديفوار

<u>أولا - الآليات الداخلية:</u>

تمثلت المساعي المحلية لإنهاء الأزمة السياسية في كوت ديفوار في: منتدى للمصالحة الوطنية نظّمه الرئيس في أكتوبر 2001 لمعالجة المشاكل التي أدت إلى استقطاب الشعب الإيفواري بما في ذلك مسائل الجنسية وملكية الأرض وشرعية حكومته المتنازع عليها وشروط خدمة قوات الأمن. وتوِّج هذا المؤتمر باجتماع قمة حضره الرئيس جباجيو والسيد بيدييه والجنرال غي والسيد واتارا يومي 22 و23 يناير 2002 من أجل تسوية خلافاتهم والنظر في التوصيات التي خلص إليها المنتدى. وأصدر الزعماء الأربعة بعد ذلك بيانا ختاميا اتفقوا فيه من جملة أمور على معارضة اللجوء إلى السبل غير الديمقراطية من أجل الوصول إلى السلطة وإضفاء طابع الاحتراف على قوات الأمن وتحسين شروط خدمة تلك القوات. كما اتفقوا أيضا على إنشاء لجنة وطنية موسعة

للانتخابات وهيئة وطنية لمعالجة مسألة ملكية الأرض. (https://www.elsyasi.com). وأهم خطوة قام بها الرئيس غباغبو، مبادرة **الملتقى الوطني للمصالحة**، واختار غباغبو لرئاسة هذا الملتقى السيد سيدو ديارا، والذي استدعى أطراف وفرقاء النزاع، وحضر الملتقى الجنرال جيبه والرئيس السابق هنري كونان بيديه، وبذل ديارا قصارى جهده لإقناع الحسن واتارا (تجمع الجمهوريين) للحضور، إلا أن أعضاء حزبه اشترطوا لذلك استعادة زعيمهم لكل من حقوقه المدنية والسياسية ثم حسم قضية الجنسية وضمان أمنه الشخصي. وفعلا شاركت كل الأطراف السياسية والنقابية وممثلو المنطقة والمنظمات الإقليمية والدولية في هذا الملتقى الوطني، وقد عبر الكل عن المشكلات والحقائق والأخطاء التي سببت اندلاع الأزمة ولا بد من تصحيحها فورا. وكان من أهم ما دعت إليه نتائج الملتقى:- إعادة الانتخابات الرئاسية بمشاركة جميع الأطراف المتصارعة - وقف سياسة العداء الديني والعرقي في البلاد - حسم قضية الجنسية لزعيم حزب تجمع الجمهوريين " الحسن واتارا".

لقد أبدى المشاركون تفاؤلهم الإيجابي لنتائج الملتقى، ولكن سرعان ما ضربت الرياح أطناب نتائج هذا الملتقى لعدم التزام الرئيس غباغبو بتنفيذ توصيات الملتقى خوفا من هذا الوضع السياسي الجديد والذي ربما من شأنه أن يفقد مقعده الرئاسي. فما كان على الرئيس غباغبو إلا أن يواصل قدما سياسة القمع الديني والعرقي حفاظا على مقعده الرئاسي مما أثار غضب بعض الأحزاب السياسية وعلى مقدمتهم تجمع الجمهوريين الذين يمثل أغلبهم المناطق الشمالية المسلمة، وانتهت إلى حدوث انقلاب عسكري ثاني فاشل في يوم 19 سبتمبر 2002، وأدى إلى تقسيم البلاد بين الحكومة والحركات المسلحة حيث تسيطر الحكومة على الجزء الجنوبي بينما تسيطر الحركات المسلحة على الجزء الشمالي للبلاد. (محمود، ص ص.137، 138).

ثانيا - الآليات الخارجية:

تحركت الدبلوماسية الإقليمية والدولية الرامية إلى احتواء الصراع بين الحكومة والمتمردين لوضع حد للصراع الدموي على السلطة في البلاد ممّا أدّى لانتقال محادثات السلام إلى كل من العواصم لومي وداكار وماركوسيس - باريس وأكرا وبريتوريا وواغادوغو. وقد تم اللجوء للدور العسكري لإيكواس بنشر 1500 جندي كقوة أفريقية بدل القوات الفرنسية لمراقبة وقف إطلاق النار تحت إشراف الأمم المتحدة في حالة عجز القوى الإقليمية. وفي قمة أكرا الثانية اتفق على إضافة 2500 جندي فرنسي و2000 من الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي قمة أديس أبابا في فبراير 2003 أعرب قادة الاتحاد الإفريقي عن دعمهم الكامل لاتفاق ماركوسيس بفرنسا في يناير 2003 مع طلب إجراء بعض التعديلات عليه ليحقق رضا كل الأطراف. ودعا أوباسانقو لقمة استثنائية في أبوجا، كما قام رئيس جنوب أفريقيا أمبيكي في أفريل 2005 بوساطة بين طرفي النزاع على أساس اتفاق ماركوسيس.

1- محادثات لومي:

بدأت المحادثات في لومي الأولى في الأول من أكتوبر 2002 وتم التوقيع لوقف إطلاق النار في لومي الثانية، وجاءت لومي الثالثة في شكل قمة لتسوية الأزمة نهائيا ولكنها فشلت كما فشلت أيضا قمة داكار. (سليمان، 2006، ص ص.136، 137) مهد اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 17 أكتوبر 2002 الطريق أمام إجراء مفاوضات تهدف إلى التوصل إلى اتفاق سياسي بين الحكومة والحركة الوطنية لكوت ديفوار. وقد بدأت محادثات السلام بين الجانبين في لومي في 24 أكتوبر 2002 تحت رعاية الرئيس غياسينغبي إياديما، رئيس توغو، الذي اختاره فريق الاتصال التابع للجماعة الاقتصادية لرئاسة هذه المفاوضات. وفي 31 أكتوبر 2002، تمخضت محادثات لومي عن أول اتفاق، أكد الطرفان بموجبه من جديد التزامهما باتفاق وقف إطلاق النار، وتعهدا بالامتناع عن انتهاك حقوق الإنسان، واعترافا بضرورة الحفاظ على سلامة كوت ديفوار الإقليمية، واحترام مؤسسات البلد. ثم وقع اتفاق آخر في 1 نوفمبر 2002، وافقت بموجبه الحكومة، في جملة أمور، على أن تقدم للجمعية الوطنية مشروع قانون للعفو يشمل الإفراج عن السجناء من الأفراد العسكريين والسماح بعودة الجنود من المنفى وإدماجهم من جديد في صفوف الجيش. بيد أن محادثات لومي توقفت بعد ذلك بسبب إصرار الحركة الوطنية لكوت ديفوار على استقالة الرئيس غباغبو، وإجراء استعراض للدستور، وعقد انتخابات جديدة، في حين طالبت الحكومة المتمردين بنزع أسلحتهم والوفاء بالالتزام الذي تعهدوا به فيما يتعلق بالحفاظ على

السلامة الإقليمية للبلد. (الأمم المتحدة، 2003، ص.5) وبعد عدة أسابيع من المباحثات في توجو توصل الجانبان إلى مسودة اتفاق السبت 2002/11/23م تنص على تعهد الحكومة والمعارضة الشمالية المسلحة باحترام وقف إطلاق النار الذي تم إعلانه من قبل، والعودة إلى طاولة الحوار الداخلي لحل المشاكل الوطنية العالقة، وأهمها الاتفاق على تحديد المواصفات الدقيقة للمواطنة في ساحل العاج. وتنص المسودة على نشر قوات عسكرية أفريقية لحفظ السلام، ومراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار، وينص مشروع الاتفاق على تعهد المعارضة المسلحة بتجميع قواتها في مناطق محددة بإشراف القوات الإفريقية، تمهيدا لنزع أسلحتها في مدة أقصاها 15 خمسة عشر يوما من بدء انتشار القوات الإفريقية. (علي، ص ص.149، 150) وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي بذلها قادة الجماعة الاقتصادية للخروج من هذا الطريق المسدود، بما في ذلك تقديم الرئيس إياديما لمشروع خطة سلام توفيقية في 21 نوفمبر 2002، وعقد سلسلة من الاجتماعات بين قادة الجماعة الاقتصادية في كارا، بتوغو، وكذلك في أبيدجان وداكار، يومي 16 و18 ديسمبر 2002، فقد رفض الجانبان العودة إلى محادثات لومي. وفي الاجتماع الذي عقد في داكار في 18 ديسمبر 2002، قرر قادة الجماعة الاقتصادية نشر قوة سلام كوت ديفوار التابعة للجماعة الاقتصادية بحلول 31 ديسمبر 2002. (الأمم المتحدة،2003، ص.6).

2- اتفاق ليناس- ماركوسي:

تمت بوساطة فرنسية، بدعوة من وزير الخارجية الفرنسية دومنيك دوفيلبان لكافة الفصائل السياسية والعسكرية لحضور مؤتمر المصالحة السياسية تستضيفه باريس. بدأت جلسات مؤتمر المصالحة في كوت ديفوار في العاصمة الفرنسية يوم 15 يناير 2003 بحضور 32 مندوبا يمثلون حكومة الرئيس لوران جباجبو والفصائل المتمردة الثلاثة، الحركة الوطنية لكوت ديفوار (أكبر الفصائل المسلحة والتي تسيطر على الشمال) والحركة الشعبية الإيفوارية للغرب العظيم والحركة من أجل السلام والعدل واللتان تسيطران على مناطق واسعة في غرب البلاد إلى جانب ممثلين عن سبعة من أحزاب المعارضة وفي مقدمتهم حزب تجمع الجمهوريين الذي يتزعمه الحسن واتارا، (ألفي،2003، ص.224) الجبهة الشعبية الايفوارية وحركة قوى المستقبل والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار وحزب العمل الايفواري والاتحاد الديمقراطي للمواطنة وحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار. وترأس مؤتمر المائدة المستديرة رئيس اللجنة الدستورية الفرنسية السيد بيير مازو وعاونه القاضي كبامبيه (السنيغال) ورئيس الوزراء الايفواري السابق السيد ديارا، (الأمم المتحدة، 2003، ص ص.6، 7) وانضم للمباحثات ممثلون عن الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومنظمة الجماعة الاقتصادية لبلدان غرب أفريقيا "إيكواس" وممثلون عن المؤسسات المالية والنقدية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الأوروبي ووكالة التنمية الفرنسية. (ألفي، ص.224) واستمرت المباحثات من 15 إلى 23 يناير 2003 وفي اليوم التالي:(24 يناير) تم توقيع اتفاقية المصالحة الوطنية والتي عرفت باسم اتفاقية ليناس ماركوسيس - نسبة إلى المدينة التي عقدت فيها المائدة المستديرة- وكان من أهم بنودها مايلي:

1- تشكيل حكومة وحدة وطنية، يرأسها رئيس وزراء، يعينه الرئيس بالتشاور مع الأحزاب الأخرى، على أن تضم الحكومة كافة أطراف النزاع بما فيها حركتي التمرد في الغرب، بحيث يتم تخصيص تسعة حقائب وزارية لفصائل المتمردين الثلاثة – بما فيها حقيبتي الداخلية والدفاع – على أن يكون نصيب الحركة الوطنية التي قادت الانقلاب سبع حقائب، كما يتم تخصيص سبع حقائب مماثلة لحزب واتارا.

2- بقاء الرئيس الحالي (جباجبو) في منصبه، حتى موعد الانتخابات القادمة عام 2005م، مع تقليص صلاحياته لحساب رئيس الوزراء.

3- إجراء تعديل للمادة 35 من الدستور بخصوص الترشيح لمنصب رئيس البلاد، بحيث يتيح لأي شخص من أم عاجية أو أب عاجي الترشيح في الانتخابات، بشرط أن يكون مقيما في البلاد لمدة خمس سنوات متتالية قبل الانتخابات.

4- التحديد الدقيق لمواصفات الهوية والمواطنة في صياغة لا تسمح بأي بأي تمييز بين المواطنين، وأن تصدر التعديلات القانونية طبقا لهذه الصياغة.

5- نزع أسلحة الفصائل المسلحة الثلاثة في الشمال والغرب، وإعادة تنظيم الجيش، على أن تتولى فرنسا إعادة بنائه، مع دمج قادة الانقلاب في الجيش وفقا لمواصفات عسكرية تحددها فرنسا، مع طرد المرتزقة من البلاد.
6- إنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاق تتألف من ممثلين عن الأمم المتحدة – الاتحاد الأفريقي – الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)- المنظمة الفرانكفونية وغيرها، على أن يكون مقر اللجنة في أبيدجان.
7- استمرار العمل بقانون الملكية العقارية الصادر عام 1998م، والذي يمنع الأجانب من تملك الأراضي الزراعية، مع إصدار تعديلات قانونية، تسمح للورثة بالحق في وراثة عقود الإيجار طويلة الأمد التي نص عليها الدستور. (شافعي، ص ص.116، 117).
يعتبر اتفاق ليناس ماركوسي أساس السلام في كوت ديفوار، فقد جاء منصفا إلى حد كبير لكل الأطراف المتصارعة، وخاصة حركة التمرد، وهو القاعدة الأساسية لحل الصراع في كوت ديفوار، بالرغم من صعوبة تنفيذه، حيث تلكأ غباغبو في تنفيذ بنود الاتفاق مما جعل الصراع يطول وتأجيل الانتخابات لعدة مرات إلى غاية إتمام عهدة ثانية للرئيس غباغبو. ونتيجة لعدم التزام غباغبو بتنفيذ اتفاقية ليناس ماركوسي بحجة رفض أنصاره لها، دعا زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى محادثات في العاصمة الغانية أكرا، وتمثلت فيمايلي:

3- اتفاق أكرا:

أكرا الأولى: تم خلالها تعديل وزارتي الدفاع والأمن بعد فصل وزارة الأمن مقابل وزارتي الإعلام والداخلية للحركات المسلحة (القوات الجديدة)، إلا أن غباغبو لم يلتزم بالتنفيذ الكامل لبنود الاتفاقية مما أدى إلى تعليق القوات الجديدة مشاركتهم في حكومة المصالحة الوطنية، وسحب جميع وزرائهم منها.
أكرا الثانية: حضر هذه القمة كل من رؤساء غانا ونيجيريا وبوركينافاسو والنيجر وتوغو وبنين والرئيس غباغبو. وامتنعت القوات الجديدة وبعض زعماء المنطقة عن المشاركة مما كان له أثر سلبي على طبيعة علاج المشكلة. وفي هذه القمة ناشد الزعماء أطراف النزاع إلى وقف إطلاق النار والرجوع إلى الحكومة الوطنية فورا، وطلبوا من الأمم المتحدة النظر في نشر قوات حفظ السلام في كوت ديفوار.
اتفاق أكرا الثالث: شارك في هذه القمة ثلاثة عشر زعيما أفريقيا بالإضافة إلى الرئيس غباغبو وممثلو القوات الجديدة، تحت إشراف الرئيس الغاني السابق جون كوفر، وتضمنت الاتفاقية إلزام أطراف الصراع في كوت ديفوار باتخاذ كافة الإصلاحات السياسية التي أقرتها اتفاقية سلام ليناس ماركوسي ومن بين الإصلاحات الواردة في الاتفاقية: إجراء إصلاحات دستورية تتيح لمواطن كوت ديفوار الذي ينتمي أحد أبويه إلى أصول غير إيفوارية الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، ووضع قانون جديد للجنسية بالإضافة إلى الإصلاحات الأخرى. ومن خلال هذه الاتفاقية عاد أطراف الصراع إلى الحكومة الوطنية لكن لم تدم طويلا وانسحبت القوات الجديدة بوزرائها من حكومة المصالحة، وذلك لعدم التزام الرئيس غباغبو بالاتفاقية. (محمود، ص ص.139- 141).

4- اتفاق بريتوريا:

عقد رئيس جنوب أفريقيا، تابو مبيكي، وسيط الاتحاد الأفريقي، اجتماعا للأطراف الإيفوارية في بريتوريا في الفترة من 3 إلى 6 أبريل 2005 لمناقشة خطة العمل التي وضعت عقب زيارته إلى كوت ديفوار في 6 ديسمبر 2004. (الأمم المتحدة، 2005، ص.1) وقال الرئيس مبيكي (إن الاجتماع يهدف إلى الوقوف على التقدم الذي أحرز في حل الأزمة، والخطوات المستقبلية التي يتعين القيام بها للتوصل إلى وضع نهاية للصراع والذي يرغب كل طرف في تحقيقه). (جياد، ص.184) وأسفر الاجتماع، الذي التقى فيه لوران غباغبو، رئيس كوت ديفوار، وسيدو ديارا، رئيس وزراء كوت ديفوار، وهنري كونان بيديه، رئيس الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، والحسن واتارا، رئيس تجمع الجمهوريين، وغيوم سورو، الأمين العام للقوى الجديدة، عن توقيع اتفاق بريتوريا بشأن عملية السلام في كوت ديفوار في 6 أبريل 2005. وقد تضمن إعلانا مشتركا من الأطراف الإيفوارية عن الوقف الفوري والنهائي لجميع أعمال القتال ونهاية الحرب في جميع أنحاء البلد. والشروع فورا في نزع سلاح الميليشيات والجماعات المسلحة وحلها في جميع أنحاء البلد. (الأمم المتحدة، 2005، ص ص.1، 2) وهو ما أشار إليه الرئيس لوران غباغبو في مؤتمر صحفي. (جياد، ص.184) وفي هذا الصدد تقرر أن يعقد اجتماع بين رئيسي أركان القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوى الجديدة، لإعداد الخطة الوطنية

لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتقديم توصيات بخصوص إعادة تشكيل الجيش. ووافقت القوى الجديدة أيضا على العودة إلى حكومة المصالحة الوطنية. وأكدت الأطراف الإيفوارية من جديد أيضا الحاجة إلى عقد الانتخابات الرئاسية في أكتوبر 2005 والانتخابات التشريعية عقبها مباشرة. وتحقيقا لتلك الغاية، اتفق على أن تدعى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة. إعادة تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة طبقا لأحكام اتفاق ليناس ماركوسي. ودعا اتفاق بريتوريا أيضا الرئيس مبيكي إلى البت، بالتشاور مع رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة، في مسألة الأهلية لرئاسة الجمهورية في كوت ديفوار. (الأمم المتحدة، 2005، ص.2) وحول هذه المسألة أضاف لوران غباغبو (تبقى نقطة ثالثة حول الأهلية للترشيح للرئاسة وتعديل المادة 35، حيث جرى نقاش حولها وعرضت وجهات نظر مختلفة ومتناقضة... ننتظر إذن من الوسيط الجنوب إفريقي ثابو مبيكي أن يقدم لنا اقتراحات). ويدعوا غباغبو إلى طرح المادة 35 التي عدلها البرلمان على الاستفتاء من أجل احترام الدستور. ولكن خصومه يرفضون الاستفتاء ويطالبون بإقرار بسيط لهذا التعديل. ويفتح تعديل المادة 35 الطريق أمام الحسن واتارا أبرز زعماء المعارضة لترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية المقبلة. (جياد، ص.184) وفعلا كان حل مسألة الأهلية للانتخابات الرئاسية المقبلة خطوة هامة إلى الأمام في عملية السلام. ففي شهر أبريل 2005، عقد الرئيس غباغبو سلسلة من المشاورات حول هذه المسألة مع المعنيين بالأمر على الصعيد الوطني. وتماشيا مع القرار الذي أبلغه الرئيس مبيكي للأطراف الإيفوارية في 11 أبريل 2005، أعلن الرئيس غباغبو في 26 أبريل 2005، أن جميع المرشحين الذين رشحتهم الأحزاب السياسية الموقعة على اتفاق بريتوريا سيسمح لهم بالاشتراك في الانتخابات الرئاسية. (الأمم المتحدة، 2005، ص.3).

5- اتفاق واغادوغو:

تواصلت المساعي السلمية مع وساطة رئيس جنوب إفريقيا السابق ثامبو امبيكي مما أسفر عن التوقيع على اتفاقية واغادوغو في 4 مارس 2007 بين الرئيس لوران غباغبو وقائد القوى الجديدة "غيوم سورو" بعد شهر من المفاوضات وبرعاية من رئيس بوركينافاسو "بليس كومباوري". (سليمان، ص ص.149، 150).

سعى اتفاق واغادوغو إلى حل الأزمة القائمة في كوت ديفوار باتخاذ التدابير التالية: دمج القوى الجديدة وقوات الدفاع والأمن الوطنية عن طريق إنشاء مركز قيادة متكاملة، والاستعاضة عن منطقة الثقة بخط أخضر تُنشأ على محوره مراكز مراقبة تابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يتم إزالتها تدريجيا، ونشر وحدات مختلطة من القوى الجديدة والشرطة الوطنية للمحافظة على القانون والنظام في المنطقة التي كانت تشملها في السابق منطقة الثقة، وإعادة بسط إدارة الدولة في كامل البلد، وتفكيك الميليشيات، ونزع سلاح المحاربين وقيدهم في برنامج للخدمة المدنية، ومنح العفو عن جميع الجرائم المتصلة بالأمن الوطني التي ارتكبت في الفترة بين سبتمبر 2000م وتاريخ توقيع الاتفاق، وتبسيط عمليتي تحديد هوية السكان وتسجيل الناخبين والتعجيل بهما، وتنظيم انتخابات رئاسية حرة ونزيهة ومفتوحة وشفافة، وفقا لاتفاقي لينا- ماركوسي وبريتوريا وينص الاتفاق أيضا على إنشاء ترتيبات مؤسسية جديدة لتنفيذ هذه المهام، بما في ذلك إنشاء حكومة انتقالية جديدة. (الأمم المتحدة، 2007، ص ص.1، 2) ويتيح اتفاق واجادوجو فرصة لكلا الطرفين الإيفواريين وشركائهم الدوليين لفتح صفحة جديدة. وقد يكون هذا الاتفاق بالفعل الفرصة الأخيرة أمام الطرفين لإيجاد حل سلمي للصراع. (https://www.elsyasi.com) ولتسهيل رصد عملية السلام، أنشأ الاتفاق آليتي متابعة جديدتين. الأولى آلية تشاورية دائمة تتألف من الرئيس غباغبو، ورئيس الوزراء سورو، والرئيس السابق هنري كونان بيديي، ورئيس الوزراء السابق الحسن واتارا، والميسّر، الرئيس كومباوري. وستتناول هذه الآلية جميع المسائل الناشئة المتصلة بالاتفاق. أما الآلية الثانية فهي لجنة تقييم ورصد سيرأسها ممثّل للميسّر وتتألف من ثلاثة ممثلين لكل طرف من الطرفين الموقعين. وللطرفين أن يقرّرا ضم أطراف إيفوارية أخرى إلى اللجنة، كما أن للميسِّر أن يدعوا أي عضو من أعضاء المجتمع الدولي للمشاركة في اللجنة، حسبما يراه ملائما. ويتمثل دور لجنة الرصد والتقييم في تقييم تنفيذ الاتفاق وتقديم توصيات بشأن تدابير تيسير عملية السلام. وأي خلافات تتصل بتفسير أو تنفيذ الاتفاق سيتم تسويتها من خلال التحكيم من جانب الميسّر.

وقد تم وضع جدول زمني لتنفيذ المهام المتفق عليها في اتفاق واغادوغو في آجال زمنية محددة، وذلك بداية من 18 مارس 2007 إلى غاية الانتهاء من جميع هذه المهام في غضون فترة عشرة 10 أشهر، أي بحلول 4 يناير 2008، ويعقب ذلك تنظيم انتخابات رئاسية. غير أن الاتفاق لم يحدد موعد إجراء الانتخابات. وفي 26 مارس 2007، وقع الرئيس غباغبو والسيد غيوم سورو اتفاقا تكميليا يعين بموجبه السيد سورو بصفته رئيس الوزراء الجديد لكوت ديفوار. ونص الاتفاق التكميلي على أن يبقى السيد سورو في منصبه إلى أن يتم إجراء الانتخابات الرئاسية. كما أنه حظر عليه الترشح لتلك الانتخابات. (الأمم المتحدة، 2007، ص ص.2، 3) وقام جيوم سورو بتشكيل حكومة أشركت فيها كل الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية الوطنية (البرلمان) بالإضافة لحركة القوى الجديدة. (سليمان، ص.149) ونص الاتفاق كذلك على تخويل رئيس الوزراء الجديد سلطات محددة لغرض تنفيذ اتفاق واغادوغو. وأقرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كلا من اتفاق واغادوغو والاتفاق التكميلي في بلاغيها المؤرخين 16 و28 مارس، وأحال الاتحاد الإفريقي الاتفاقين إلى مجلس الأمن، مشفوعين بتوصية بإقرارهما والنظر في انسحاب تدريجي للقوات المحايدة. (الأمم المتحدة، 2007، ص.3) ولم يتمكن الطرفان من الوفاء بالموعد المحدد بعد توقيع الاتفاق، لبدء تنفيذ مجموعة من المهام المعقدة، والتي تتطلب تخطيطا فنيا أكثر تفصيلا مما هو متوخى في الحدود الزمنية الضيقة المنصوص عليها في الاتفاق، ورغم ذلك لقي اتفاق واجادوجو السياسي ترحيبا إيجابيا من السكان الإيفواريين وجميع الأحزاب السياسية في كوت ديفوار. ويوفر الاتفاق فرصة حقيقية للخروج من الأزمة يتعين على الاتحاد الإفريقي دعمها لاسيما المجالات التي يلتمس فيها الاتفاق دعمه. (https://www.elsyasi.com) وقد أقيم احتفال شعلة السلام في 30 يوليو 2007م بمدينة بواكي في الشمال. (سليمان، ص.150).

خاتمة:

بتحليل الصراع نستنتج أن الانقسام الاجتماعي الذي يظهر في المجال السياسي المتمثل في قواعد الأحزاب السياسية في كوت ديفوار، والتي كانت قبلية ودينية وجهوية، وهو ما جعلها تعتمد على الانتماءات والولاءات الأولية الضيقة، والتعبئة، واستغلال التعصب الإثني والشيفونية الإقليمية من طرف السياسيين من أجل الوصول إلى السلطة. وهو ما أنتج أزمات سياسية حادة. ثم إن مشاكل النخبة السياسية: المعركة بين الزعماء الأربعة (بيدي، غاي، واتارا وغباغبو) من أجل الاستيلاء على السلطة والاستحواذ عليها، عن طريق استبعاد مرشحين في الانتخابات الرئاسية (الحسن واتارا) وخلق مفهوم الهوية العاجية "الإيفوارية"، أثرت على الحياة السياسية في البلاد، كما أن التضارب في إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية أدى إلى العنف الانتخابي بين أنصار المترشحين، القائم على أساس الانقسامات الاجتماعية.

أن الانقسامات الاجتماعية (الإثنية والدينية والجهوية أو القومية)، وتسييس الإثنية من طرف النخبة الحاكمة غذّت الصراع على السلطة في كوت ديفوار، بوضع مفهوم قومي "الإيفوارية" كبذرة شقاق اجتماعي. ولقد أدى إقصاء الحسن واتارا من الترشح للانتخابات الرئاسية للشكوك التي تحيط بأصله (على أنه أجنبي من بوركينافاسو) إلى زيادة حدة الانقسامات والصراع على السلطة. إذ تطابقت الخلافات السياسية مع الاختلافات الإثنية مما عرقل فرص السلام.

من نتائج الصراع على السلطة في كوت ديفوار هو وصول أول مسلم في تاريخ البلاد إلى رئاسة الجمهورية، وقيامه بإصلاحات سياسية ودستورية لتحقيق الوحدة الوطنية.

المراجع:

أولا: الكتب:

- بكاي، منصف. (2017). دراسات وأبحاث في تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
- بكر، سيد عبد المجيد. (1405هـ). الأقليات المسلمة في أفريقيا، الجزء الثاني. دعوة الحق. مكة المكرمة: إدارة الصحافة برابطة العالم الإسلامي.

- بمبا، آدم. (2005). النزاعات الأهلية في أفريقيا قراءة في الموروث السلمي الإسلامي. سلسلة دعوة الحق كتاب شهري محكم. مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي.
- شافعي، بدر حسن. (2009). تسوية الصراعات في أفريقيا نموذج الإيكواس، القاهرة: دار النشر للجامعات.
- شبانة، أيمن السيد. (2006). التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الأفريقية الكونغو الديمقراطية نموذجا، القاهرة: سلسلة دراسات استراتيجية أفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مركز البحوث الإفريقية.
- طعان، دنيا فياض. (2007). اللبنانيون في ساحل العاج 1900 – 1986، لبنان: منشورات جامعة سيدة اللويزة.
- علاسان، سيلا. (2017). عملية التحول الديمقراطي في ساحل العاج منذ 1990، القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
- مهدي، محمد عاشور. (2002). التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.
- مسعود، جمال عبد الهادي محمد، و لبن، علي. (د س ن). المجتمع الإسلامي المعاصر بأفريقيا، د ب ن: الوفاء للطباعة والنشر.
- نورداس، راجنيلد. (2014). الشيطان في الديمغرافيا: الدين والهوية والحرب في كوت ديفوار. في جولدستون، جاك وكوفمان، إريك ودافي توفت، مونيكا (تحرير)، *الديمغرافيا السياسية كيف تعيد التغيرات السكانية تشكيل الأمن الدولي والسياسة الوطنية؟* (ص ص.371- 391). أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- الهزايمة، محمد عوض. (2012). حاضر العالم الإسلامي وقضاياه السياسية المعاصرة، د ب ن: دار المنهل.

ثانيا: الدوريات والملتقيات:

- ألفي، أكرم (أبريل 2003). كوت ديفوار: هل ينجح اتفاق باريس في إنهاء الأزمة؟. السياسة الدولية. المجلد.38، (العدد.152)، ص ص.224-227.
- آدم، إبراهيم محمد، و الفاطمي، فاني عبد الله (ديسمبر 2006). مقدمة حول الصراع السياسي في ساحل العاج. دراسات إفريقية. العدد.36، ص ص.1- 18.
- جياد، إسراء أحمد. السياسة الإقليمية لجمهورية جنوب إفريقيا ساحل العاج نموذجا. دراسات دولية. العدد.34، ص ص.167 – 186.
- جاسم، خيري عبد الرزاق. مشكلة الحكم في ساحل العاج. دراسات دولية. العدد.54، ص ص.63-82.
- سليمان، حسن سيد (جويلية 2011). الأزمة السياسية في الكوت ديفوار (ساحل العاج). مجلة كلية الاقتصاد العلمية، جامعة إفريقيا العالمية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية، العدد.1، ص ص. 147- 158.
- سليمان، حسن سيد. (يناير 2006). **النزاعات في أفريقيا**. أوراق المؤتمر العلمي، التداخل والتواصل في إفريقيا، ملتقى الجامعات الإفريقية، الكتاب الثالث. جامعة إفريقيا العالمية: الخرطوم.
- شبانة، أيمن السيد (2011). أزمة ساحل العاج هل يأتي الحسم من الخارج؟. السياسة الدولية. العدد.184، ص ص.114- 117.
- شافعي، بدر حسن (سبتمبر 2005). أزمة ساحل العاج ومحنة المسلمين. قراءات إفريقية. العدد.2، ص ص.108 - 119.
- علاسان، سيلا (يناير- مارس 2012). ساحل العاج تطورات أزمة ما بعد الانتخابات وانعكاساتها على المسلمين. قراءات افريقية. العدد.11، ص ص.46-59.
- علي، خالد حنفي (يناير 2003). محنة الديمقراطية في ساحل العاج. السياسة الدولية. المجلد.38، (العدد.151)، ص ص.144-151.
- محمد، هيفاء أحمد. الانتخابات في ساحل العاج والموقف الغربي الفرنسي أنموذجا. دراسات دولية. العدد.56، ص ص.37- 62.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

- ثابت، هالة جمال. (2005م). إدارة الصراع العرقي في كوت ديفوار 1990م – 2000م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة.
- شاوش، بلال. (2013). فلسفة التنمية السياسية في النظم السياسية لمنطقة أفريقيا الغربية من خلال تأثير المتغيرات الثقافية في مسارات التحول الديمقراطي دراسة مقارنة حالة مالي - كوت ديفوار من 1990-2010، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

- محمود، سيسي. (2018م). النزاعات السياسية وأثرها على التنمية المستدامة في أفريقيا – دراسة حالة بوركينافاسو وكوت ديفوار 1966– 2018، رسالة دكتوراه. قسم العلوم السياسية، الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية.
رابعا: التقارير:
- الأمم المتحدة، مجلس الأمن. (14 ماي 2007). التقرير المرحلي الثالث عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. الأمم المتحدة.
- الأمم المتحدة، مجلس الأمن. (17 جوان 2005). تقرير الأمين العام المرحلي الخامس عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. الأمم المتحدة.
- الأمم المتحدة، مجلس الأمن. (30 مارس 2011). تقرير الأمين العام المرحلي السابع والعشرون عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. الأمم المتحدة.
- الأمم المتحدة، مجلس الأمن. (26 مارس 2003). تقرير الأمين العام عن الحالة في كوت ديفوار. الأمم المتحدة.
- منظمة الوحدة الإفريقية. (23 نوفمبر 2000). تقرير الأمين العام عن الوضع في كوت ديفوار. الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها على مستوى السفراء، الدورة العادية 71. أديس أبابا.
خامسا: الجرائد:
- فريزر، جينداي، و برغروين، نيكولاس.(1 يناير 2011). كوت ديفوار نموذج لأزمة الحكم داخل أفريقيا. جريدة الشرق الأوسط (11722).
- كانيولاري، فلاديمير. (21 كانون الثاني 2011). ساحل العاج: لعنة ورثة هوفويت. جريدة الأخبار(1320)،رأي20.
- مروة، محمود. (6 كانون الأول 2010). أزمة دستورية بأبعاد إثنية...وإجماع على إطاحة غباغبو. جريدة الأخبار (1285)، العالم26.
سادسا: المواقع الإليكترونية:
- أزمة الحكم في دول متعددة الإثنيات والطوائف الدينية.. كوت ديفوار نموذجا، الاثنين 03 يوليو 2017 – 17:35، على الرابط: /.../markazamny.org ، تاريخ الاطلاع: 2017/07/19 على الساعة: 14:10
- تقرير التنمية البشرية للعام 2005، الفصل 5، النزاع العنفي – توضيح معالم الخطر الحقيقي، على الرابط: https://www.un.org › hdr › pdf › hdr05_ar_chapter_5، تاريخ الاطلاع 2019/11/23 الساعة 17:40
- الحزب الديمقراطي (ساحل العاج)،www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع: 2017/03/26 على الساعة 14:00
- بنداري، فريدة، الصراع السياسي في كوت ديفوار، الثلاثاء 24 مايو 2011، https://www.elsyasi.com، تاريخ الاطلاع: 2019/07/20 على الساعة 09:00
- حامادو، كالو، مدرسة دار الحديث في مدينة بواكي (ساحل العاج) ودورها في دعوة الأقليات، على الرابط: dirassattarbawiyat.blogspot.com ، تاريخ الاطلاع: 2020/01/16 على 10:05
- خوجلي، منى، ساحل العاج: افتعال أزمة دينية وصراع من أجل المواطنة، 2012/07/12، على الرابط: www.islam4africa.net/ar/more.php?cat_id=13&art ، تاريخ التصفح: 2017/08/15 على الساعة 18:51
- سيسي، حسان، أبعاد التنمية السياسية في الأزمة الإيفوارية، 24-06-2012، http://www.islam4africa.net، تاريخ التصفح: 2017/07/19 على الساعة: 12:05
- صايج، مصطفى، صراع الفيلة في ساحل العاج، نشر في البلاد أون لاين يوم: 2010/12/24، على الرابط: http://www.djazairess.com/elbilad/25514 ، تاريخ الاطلاع: 2017/03/26 على الساعة 16:00.
- القفاري، عبد الله، الديمقراطيات الهشة والصراع الدولي!!، 28 محرم 1432هـ الموافق لـ 3 يناير 2011م، جريدة الرياض، العدد.15533، www.alriyadh.com/591130 ، تاريخ الاطلاع: 2018/12/03 على الساعة 14:50.
- ولد الأمير، سيدي أحمد، الديمقراطية في إفريقيا: قراءة في المسار والمصير، الأربعاء 15 مارس 2017 14:33، على الرابط: http://studies.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع: 24-08-2017 على الساعة: 17:08
- وترا، يوسف، المسلمون والأزمات السياسية في ساحل العاج، نشر بتاريخ: 2011/02/01م، على الرابط: http://www.islam4africa.net ، تاريخ التصفح: 2016/04/08 على الساعة 10:41

ملاحق:

جدول رقم: 01 يوضح الرؤساء الذين حكموا كوت ديفوار وانتماءاتهم العرقية والدينية والجهوية.

الشخصية السياسية الممثلة في رئيس الدولة	الطائفة العرقية	الحزب	الديانة	المنطقة
فيليكس هوفي بوانيه	قبائل الباولي	الحزب الديمقراطي لساحل العاج	مسيحية	جنوب
هنري كونان بيديه	قبائل الباولي	الحزب الديمقراطي لساحل العاج	مسيحية	جنوب
روبرت غي	قبائل ياكوبا	مستقل	مسيحية	الغرب
لوران غباغبو	قبائل البيتي	الجبهة الشعبية العاجية	مسيحية	جنوب
الحسن واتارا	الجيولا أو الديولا	تجمع الجمهوريين	مسلمة	الشمال

المصدر: جدول من إعداد الباحث تم تركيبه بناءا على معطيات في مرجع: شافعي، بدر حسن (سبتمبر 2005). أزمة ساحل العاج ومحنة المسلمين. قراءات إفريقية. العدد.2، ص ص.108 – 119.

جدول رقم: 02 حكام ساحل العاج منذ الاستقلال وطريقة انتقال السلطة

الرئيس	مدة الحكم	وسيلة انتقال السلطة
فليكس هوفويه بوانيه	7 أوت 1960- 7 ديسمبر 1993	سلمية
كونان بيديه (رئيس البرلمان)	1993 – ديسمبر 1999	سلمية تخللها تنازع على السلطة مع رئيس الوزراء آنذاك الحسن واتارا
روبرت جي	ديسمبر 1999- أكتوبر 2000	غير سلمية (أول انقلاب عسكري بعد الاستقلال)
لوران غباغبو	أكتوبر 2000 - 2010	أول انتخابات تخللتها حالات عدم استقرار سياسي وحرب أهلية بسبب مشكلة الهوية
الحسن واتارا	2011 – إلى يومنا هذا	انتخابات أعقبتها أزمة سياسية وعنف دموي لمدة خمسة أشهر

المصدر: جاسم، خيري عبد الرزاق. مشكلة الحكم في ساحل العاج. دراسات دولية. العدد.54، ص ص.63-82.